ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
NORTH AFRICA OFFICE مكتب شمال افريقيا

العمر الرابع للهجرة

دراسة استقصائية حول عائلات المفقودين

منتصر الساخي و وائل القرناوي

المؤلفين : منتصر الساخى و وائل القرناوى

التصميم و الرسوم : ياسين الورغمى

نشر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا وان محتوى هذه المطبوعة لا يعبر بالضرورة عن موقف المؤسسة.
مؤسسة روزا لوكسمبورغ - شمال إفريقيا
عدد 55 مثلث ، نهج غرّة جوان، ميتيال فيل 1082 تونس.
infotunis@rosalux.org

منتصر الساخي حاصل على درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة باريس 8، وهو باحث ما بعد الدكتوراه في جامعة لوفان الكاثوليكية (بلجيكا). تركز أبحاثه على الحدود وقمع التنقل وظاهرة الثورة في العالم العربي. وهو مؤلف كتاب "الثورة والجهاد: سوريا، فرنسا، بلجيكا" La Révolution et le djihad : Syrie, France, Belgique ، الصادر عن دار النشر La Découverte (2023).

وائل القرناوي حاصل على درجة الدكتوراه في التحليل النفسي وعلم نفس الأمراض من جامعة باريس، وهو أخصائي في علم النفس الإكلينيكي. وهو أستاذ مساعد في جامعة سوسة ومؤسس شبكة من الباحثين حول "دراسات الحدود" في مركز الأنثروبولوجيا بسوسة حيث يجري أبحاثاً حول سياسات الهجرة وعمليات إقامة الحدود وتأثيرها على الذاتيات السياسية لسكان الجنوب العالمي، وخاصة في السياق التونسي. وهو مؤلف كتاب "الحرقة والرغبة في الغرب" الصادر عن دار نيرفانا في العام 2022.

المحتوى

مقدمة 6

1. عمر هجرة جديد 8

2. عائلات المفقودين في البحر الأبيض المتوسط: التسيّس من خلال تجربة الحدود 13

3. ما بين الحزن والأمل في العثور على المفقودين: ميثاق التزام دون وسائط سياسية 15

4. سياسة داخلية : مقابلة مع عماد سلطاني 25

4.1 المقابلة مع عماد سلطاني 26

خاتمة 34

مقدمة

نعتزم في هذا المقال دراسة بنيات وتداعيات " العمر الجديد للهجرة" الذي ابتدأ منذ العام 1995، وَهُوَ تاريخ دخول اتفاقيات شنغن حيز التنفيذ. لقد فرضت هذه الاتفاقيات من خلال تعزيزها لحرية التنقل داخل المنطقة الأوروبية حظراً وقيودًا على حركة الأشخاص القادمين من المستعمرات السابقة. ويبرز هذا المقال الذي يأتي في إطار استكمال تحليلات عبد المالك صياد[1] علاقات الهيمنة الجديدة بين المجتمعات المستعمرة سابقًا والحواضر الأوروبية والقائمة على إدارة الحدود والتحكم في أدفاق الهجرة.

ويمكننا أن نوجز فكرتنا في الآتي: لقد خضعت أدفاق الهجرة من المستعمرات السابقة إلى أوروبا لسياسة التأشيرات منذ العام 1995، وهي سياسة لئن كانت تحلّ محل الهيمنة الاستعمارية السابقة، إلا أنّها تديم أهدافها الجوهرية وقوامها إخضاع سكان الجنوب العالمي. وتتسبّب هذه السياسة عبر التحكم في أدفاق الهجرة وتحصين مُمِيتٍ للحدود بآثار وخيمة وتخلق تصدّعات كبيرة داخل المجتمعات المعنية، وذلك بوصفها نتاجا مباشرا لهذه الطريقة الجديدة في إدارة الحدود. ويشكل هذا العصر الجديد للعلاقات بين الشمال والجنوب في الاقتصاد العالمي نظام حكم غير مسبوق يرتكز إلى محورين رئيسيين، ألا وهما تنظيم تنقل البشر والسيطرة على [حركة] السلع والبضائع. يحصر هذا النظام اقتصادات بلدان الجنوب في حالة من التخلف الهيكلي، ليختزلها بالتالي في دور المورّد للعمالة الماهرة والموارد الطبيعية الخام لاقتصادات الشمال.

يجدر في البدء أن نوضح منهجيتنا؛ لقد عملنا في سعينا لتحديد خصائص هذا «العمر الجديد للهجرة» على تحديد مجال اشتغالنا في علاقات الهجرة بين أوروبا ومجتمعات المغرب الكبير باعتبارهما من مجالات التحليل المألوفة لنا إذ سبق وأن أجرينا فيها عددا من الدراسات[2]. ويرتكز هذا المقال بشكل مخصوص على الدراسات الاستقصائية التي أجريت مع عائلات المفقودين بغية تحديد السمات الخاصة بهذه الحقبة من الهجرة التي تعيد بدورها تشكيل العلاقات بين الدول الاستعمارية السابقة ومجتمعات ما بعد الاستقلال. كما سنحلّل من خلال عرض تجربة عائلات الموتى والمفقودين بوصفهم ضحايا الحدود الأوروبية آليات الهيمنة التي أنشأتها التدابير الحدوديّة وأشكال المقاومة الناشئة داخل مجموعات العائلات، وذلك بمنأى عن التنظيمات السياسية التقليدية. إننا نفترض أننا نشهد حاليًا «العمر الرابع للهجرة» الذي يتّصف بجاذبية الحدود الأوروبية التي تزعزع استقرار المجتمعات المحلية في الجنوب بعمق. تصطدم هذه المجتمعات العاجزة عن انتهاج سياسة تحفظ أفرادها بظواهر غير مسبوقة من قبيل عدم القدرة على التّعرف على موتاها ودفنهم إثر وقوعهم ضحايا للطبيعة القمعية لسياسات إغلاق الشّمال لحدوده. ويتنزّل هذا العجز في سياق سياسات الهجرة الإجرامية التي تعتمدها الدول الاستعمارية السابقة. كما تتستّر هذه السياسات المتوارية خلف خطاب يميني شعبوي متطرف أو أخر إنسانيّ وخيري على مسؤولية الدول عن المذابح التي يتعرض لها مهاجرون تُجَرّمُ تشريعات دول المقصد والعبور عبورهم؛ حيث تزواج [هذه السياسات] بين القوانين العادية والقوانين الاستثنائية والتكنولوجيات الفاتكة واللامبالاة الجامدة في مواجهة الموت، ممّا يسفر عن مآسٍ إنسانية غير مسبوقة.

ولئن اتسمت البلدان الصناعية والديمقراطيات الليبرالية بالجاذبيةً منذ «العمر الثاني للهجرة»[3] بحسب قراءة عبد المالك صياد، إلا أنها كانت آنذاك جزءًا من السياق المحدّد للتحضر والتحديث اللذين طرأ على المستعمرات السابقة، مما دفع بأفراد هذه المجتمعات إلى البحث عن وجهات أخرى تكون فيها قوة العمل ذات نفع أكبر[4]. وأما «العمر الرابع للهجرة» الذي نجد أنفسنا إزاءه اليوم فهو مرتكز إلى ديناميكية مختلفة؛ وهي رغبة في الاستقرار في البلدان الأوروبية باتت اليوم مرآة عاكسة لقمع الحدود وسياسات انتقاء المهاجرين.

1 عبد المالك صياد، الغياب المزدوج: من أوهام المهاجر إلى معاناة المغترب (La double absence. Des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré)، باريس، منشورات Le Seuil، 1999.

2 وائل القرناوي، منتصر ساخي، Ilaria Giglioli، مناهج البحث الميدانيّ الأتنوغرافيّ: نظرات متقاطعة إلى الجنوب الشّامل، مجلة إيبلا (معهد الآداب العربية)، 86(232)، 2024، 105 . 130.

3 عبد المالك صياد، الغياب المزدوج (La double absence)، مرجع سابق.

4 بيير نويل جيرو Pierre-Noël Giraud ، الإنسان عديم الفائدة: الاقتصاد السياسي للشعبوية (L'homme inutile. Une économie politique du populisme)، منشورات Odile Jacob، 2015.

ويتّسم عمر [الهجرة هذا] بنشأة « الحصن الأوروبي/الغربي**Forteresse Europe/Occident** » الذي تم تشييده بالأساس من خلال أنظمة التأشيرات التي تحظر حرية التنقّل. يذكّي هذا الحصن نزعة تفوّق تكنولوجيّ وعرقي وتنظيمي ورمزي متعدّدة الأوجه، لتصير مفاهيم الانغلاق والانتقاء ركائز سياسة هجرة هرمية قائمة على بعدين رئيسيين؛ **أولًا**، تميّز هذه السياسة بين الأشخاص الجديرين بحقّ التنقل والخاضعين من ثمّة لمتطلبات التأشيرة ومتطلّبات الاندماج في الأمة، وبين وأولئك الذين يموتون على الحدود أو الذين يكافحون من أجل «تحصيل وثائق الإقامة القانونية». **ثانيًا**، ترسم هذه السياسة حدّا فاصلًا أكثر شمولا بين مجتمعات الشمال المتمتّعة بالسيادة والتي تمتلك «حدودًا مقدسة» ومجتمعات الجنوب التي تُختزَلُ قيمة حدودها في كونها حواجز وطبقات إضافية تحمي أوروبا.

سنشرع بدايةً في وصف خصوصيات العمر الرابع للهجرة. وسنسعى من خلال هذا العرض إلى غاية بسيطة جوهرها وضع تشخيص شامل يتيح إعادة طرح البعد الصراعي في أسلوب إدارة الهجرة الذي يفرضه الشمال وبيان عواقبه الوخيمة على مجتمعات الجنوب. ويُعَدُّ هذا التشخيص خطوة أولى أساسية نحو علاقة أكثر توازناً واحتراماً ومساواة بين الشمال والجنوب العالميّين.

وسنستكشف في مستوى ثانٍ ميثاق سياسة متضاربة تجاه الدولة تتبنّاها العائلات المتضررة من الاختفاء؛ إذ تتشبث العائلات بالنضال والاحتجاج علَى أمل البحث والعثور على أبنائهم أحياءً أو متوفين نظرا لعجزهم عن إقامة الحداد إلى حين التصريح بحقيقة الوفاة من قبل دول الجنوب المستقبلة.

كما سنتوقف عند كلمات العائلات التي لا تفصل بين ظروف معيشهم المادية ونضالهم من أجل الحقيقة على عكس ما تورده الدراسات السّائدة: فالتقصي عن العائلات هو أيضًا تقصٍّ عن الواقع الذي أسفر عن رحيل أبنائهم رغم احتمال تعرضهم لخطر الموت. وبالمثل، تدفع العائلات نحو نضالات ملموسة ومستعجلة من قبيل تحديد هوية الجثث بواسطة الحمض النووي من خلال انخراطها السياسي المجرّد من كل نزوع جماليّة. ويشرح المقال كيف أن صميم هذا المطلب مناداة بسياسة عامة تأبى أن تتجسّد.

ويُخْتَتَمُ المقال بمقابلة مطولة مع عماد السلطاني بوصفه رائد سياسة تمثيلية متفرّدة تجسّم وتترجم معاناة ونضالات العائلات التي تواجه حدود أوروبا.

1 عمر هجرة جديد

إن من المهمّ تحديد طبيعة أعمار الهجرة التي سبقت عمر الهجرة الجديد الذي افتُتحَ في العام 1995، وذلك حتى نُحصّل فهما بخصوصيته حين نستكشفه على أساس دراسة علاقات الهجرة بين المغرب الكبير وأوروبا. يشير عبد المالك صياد إلى أن العمر الأول من الهجرة «المنظمة»[5] بدأ مع الاستعمار (سنة 1830 في الجزائر وسنة 1881 في تونس وسنة 1912 في المغرب، إلخ) وانتهى إلى تأكيد تفوق الحاضرة الصناعية على الأراضي المستعمرة. وقد امتاز هذا العمر الأول من وجهة نظره بقدرة القرى والمجتمع القروي ككلّ على تحييد الآثار التفكيكية الناجمة عن الاغتراب **immigration**. وأمّا العمر الثاني للهجرة فقد انطلق مع «فقدان المجتمع القروي السيطرة»[6] على هجرة **émigration** أفراده، مما أفضى إلى تفكّك و"نزع الطابع القروي **dépaysannisation** »[7] بما هي مرادفات للفردية في مجتمع الاغتراب. وانتهى العمر الثاني للهجرة بتعميم روابط الهجرة في جميع أنحاء البلد المُستعمَر (الجزائر في دراسته) وتشكيل «بنية دائمة» [8] للاغتراب داخل الحاضرة و"نوع من 'المجتمعات الصغيرة المكوّنة من أبناء الوطن الواحد'»[9]؛ إذ استمرّ «احساس المؤقّت» و"العبور»[10] أثناء تكوين المغتربين **immigrés** لمجتمعهم على الرغم من تمكينهم.

ونشهد مع مقدم الأجيال الجديدة من أبناء المهاجرين ظهور «العمر الثالث للهجرة» الذي يتّسم في نظر عالم الاجتماع الفرنسي الجزائري بمنطق المجتمع المطبوع بتمكين مزدوج سواء تجاه المجتمع الذي هاجر منه الأهل (أي المستعمرات السابقة) أو مجتمع الاغتراب (أي فرنسا وأوروبا بشكل أعمّ)؛ وتلك هوّة ستفضي إلى طرح نقاشات سياسية حول موضوع «الاندماج» سيذكّيها الخطاب القومي في أوروبا إلى ما لا نهاية.

سيمكننا هذا الاستطراد الموجز ضمن تحليل صياد

السوسيولوجي من أن نحدد عن طريق التباين بعض السمات المميزة للتسلسل الذي اِسْتُهِلّ في العام 1995 نظرا لاعتقادنا بكونه تاريخا هامّا يؤذن بطَفرة كارثية في سياسات الهجرة كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك. وسيتّسم التسلسل الجديد للعمر الرابع للهجرة بجملة من الخصائص التي سنوجزها على النحو التالي:

أوّلا: هذا هو العمر الذي تواجه فيه جماهير المهاجرين الوافدين من المستعمرات السابقة سياسة عامة متشعبة تغذّيها باستمرار تدابير تقيّد حرية التنقل. وتتعزّز هذه التدابير مع كل انتخابات أو حدث سياسي جلل (كالحرب أو هجوم إرهابي أو أزمة دبلوماسية مع إحدى دول الجنوب، إلخ)، ممّا يمسّ جماهير المهاجرين من المستعمرات السابقة بشكل مخصوص. لقد كان لهذه

5 عبد المالك صياد، الغياب المزدوج (La double absence)، مرجع سابق، ص. 68.
6 عبد المالك صياد، الغياب المزدوج (La double absence)، مرجع سابق، ص. 77.
7 المرجع نفسه، ص. 78.
8 المرجع نفسه، ص. 110.
9 المرجع نفسه، ص. 111.
10 المرجع نفسه، ص. 112.

السياسة تأثير بالغ على حركة تنقّل الأشخاص القادمين من الجنوب مقارنة بالعمر السابق للهجرة، أي تلك الفترة السابقة لتعميم التأشيرات على نطاق واسع؛ وأفضى ذلك إلى تبدّل طبيعة العلاقات بين أفراد مجتمعات المنشأ وظروف استقرار المهاجرين في البلدان المضيفة. فمثلًا، كان من المفارقات أن أعلن إجراء لمّ شمل الأسرة الهادف بالأساس إلى تحفيز لم شمل أسر العمال المغتربين نهاية الحق في إقامة انتقالية بين بلد المنشأ وبلد مكان العمل (الوصول). وأرغم ذلك عديد الأسر على الاستقرار في أوروبا، بينما حرمَتْ التأشيرة تلك الأسر نفاذا مؤقّتا كان يصون صلة دائمة مع بلد المنشأ.

وتفرض هذه السياسة الحدودية التقييدية معالجة كليّة للهجرة والاغتراب وتُحدث تغييرًا جذريًا في الهويات الفردية وعلاقات الانتماء الأسري والمجتمعي والوطني. فهي تحد من خيارات المهاجرين والمجتمعات المحلية وتعرّضهم لمسارات محفوفة بالمخاطر (الهجرة السرية) وعقوبات قمعية (مراكز الاحتجاز والإقامة غير النظامية في انتظار تسوية أوضاعهم القانونية والانفصال عن أسرهم والشعور بالاضطهاد في مجتمع غير مضياف، إلخ). وتشمل هذه التدابير التأشيرات وتصاريح الإقامة ومعايير التجنيس وسحب (فقد) الجنسية والترحيل.

ثانياً، يحرم عمر الهجرة الجديد المجتمعات في الجنوب من نخبها، مما يتسبب في تشويه مزدوج. إذ تمارس سياسة الهجرة الأوروبية من ناحية أولى ضغوطًا على هذه النخب من خلال فرض عملية اختيار صارمة؛ حيث تجبر هذه التأشيرة المتاحة بصفة مؤقتة لفئات اجتماعية واسعة الأفراد على انتهاز سريع للفرص التي تتيحها، مما يقود إلى رحيل جماعي للعقول والكفاءات. وتفقد نخب الجنوب التي اجتذبتها أوروبا من ناحية أخرى قدرتها على المساهمة في بلورة سياسة وطنية مستقلة، ليفضي ذلك إلى تبدد حلم الاستقلال الذاتي الذي لطالما كان محرّكا للنضالات ضد الاستعمار[11]. لقد أدّى الرحيل المتسرّع لأفراد البرجوازية في الجنوب الذي أملاه منطق الحدود الانتقائية إلى حصر هذه الطبقة في دور المتفرج المُقْصَى من القرارات السياسية الصادرة عن البلدان الاستعمارية السابقة. وتحافظ بذلك البرجوازية في الشمال بوصفها وريثة البنى الاستعمارية على هيمنتها كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك[12]؛ حيث تفرض من خلال سيطرتها على الحدود ثقافتها وقيمها كمرجعيات مهيمنة. ولكن على الرغم من هذا التماهي فإن النخب والطبقات الوسطى في الجنوب تعاني من الانتقاص من قيمتها بسبب أنظمة التأشيرات، فهي مجبرة على الاستثمار في «حرية تنقل» أفرادها رغم كونه مسعى ينتهي بالهجرة إلى الشمال، ممّا يجسّد بحد ذاته شكلا من أشكال تشويه المجتمع ما بعد الاستعماري.

ثالثًا، يتجسد الضغط الممارس على مجتمعات الهجرة (المنشأ) الذي يتضخم بفعل سياسات الانتقاء والانغلاق غير المسبوقة في مشاهد الموت والاختفاء المأساوية. ويؤثر هذا الواقع أيّما تأثير على الفئات السكانية الأكثر هشاشة والطبقات العاملة، ليفضي إلى بروز ظواهر «الحرقة» الهجرة السرية(وسيل من المآسي تتّخذ من مسالك الهجرة المتعددة مسرحا لها: ويمكن لنا أن نذكر في هذا الإطار عمليات العبور المحفوفة بالمخاطر التي تنطلق من البحر الأبيض المتوسط باتّجاه أوروبا أو من المحيط الأطلسي إلى جزر الكناري والطرق البرية الخطيرة مثل طرق البلقان أو الصحراء الكبرى المؤدية إلى بلدان العبور ، والمحاولات المحمومة لعبور جيبي سبتة ومليلية حيث تشهد الأسلاك الشائكة على عنف هذه الحدود. إن لهذه الوفيات الجماعية بما هي من عواقب اتفاقيات شنغن آثار مدمّرة على مجتمعات المنشأ؛ حيث تتفاقم المعاناة المجتمعيّة الناجمة عن تشويه المجتمع والحداد المعقّد لعائلات المفقودين، وتتعاظم الرغبة العابرة للطبقات في الغرب والشعور الجارف بالدونية في مواجهة جبروت الشمال.

تحيل مسألة الموت باعتبار مكانتها المحوريّة صلب عملية إدارة الحدود هذه إلى المنطق الحربي الذي تكابد المجتمعات الأوروبية الاعتراف به. هذا الهابيتوس (الخلقة) الحربي[13] الذي يكون عماده تنصّلا تاريخيا من المسؤولية لهو جزء من تقليد طويل من القبول الضمني بالعنف البنيوي بدءًا من الصمت عن الحروب الاستعمارية مرورا بتحاشي النقاش حول تدمير

11 فرانز فانون، معذبو الأرض، منشورات Maspero، باريس، 1961.

12 منتصر الساخي، وائل القرناوي، La fabrique du désir de l'Occident frontiérisé إيبلا (مجلة معهد الآداب العربية بتونس)، 86(232)، 2023، 189-209. https://ibla.tn/index.php/ibla/article/view/47

13 نوربرت إلياس (Norbert Elias)، الألمان: صراعات السلطة وتطور الهابيتوس في القرنين التاسع عشر والعشرين (Les Allemands. Luttes de pouvoir et développement de l'habitus aux XIXème et XXème siècles)، منشورات Seuil، 2017.

فلسطين أو أوكرانيا، وصولًا إلى اللامبالاة تجاه الوفيات على الحدود. وينعكس هذا الإنكار في الخطاب الرسمي حين يتم إلصاق المسؤولية بشخصيات غامضة مثل «عصابات المهربين»، ممّا يحجب حقيقة الحرب التي تُشَنُّ على المهاجرين.

رابعا، ينتج عن تشديد القيود على حدود لم يعد بالإمكان عبورها بدون تأشيرة أو التعرض لخطر الموت منذ العام 1995 تغييرات جوهرية في العلاقات بين المهاجرين وبلدانهم الأصلية. ويؤدي هذا الإغلاق إلى فراق أليم يمنع التنقل (بما في ذلك تنقلات أصول المهاجرين و أحفادهم) في المناسبات الهامة في حياة الأفراد والمجتمعات المحلية من قبيل مراسم دفن الوالدين [14] وحفلات الزفاف والولادات والأعياد الدينية. أما المهاجرون الذين يحملون وثائق نظامية والعائلات الثرية التي يمكنها الحصول على تأشيرة دخول فهم وحدهم القادرون على الحفاظ على الروابط العابرة للحدود، شريطة ألا تواجه دولة من دول الجنوب مشاكل مع حكومات دول الشمال. بينما يظل الآخرون محجوبين ومعزولين عن أحبائهم، مما يفاقم هشاشة العلاقات بين الأجيال خاصة بين أبناء المهاجرين وأجدادهم.

يعمل هذا التغيير الهائل على تمكين «مجتمع أبناء الوطن الواحد» السابق من خلال فصل متعاظم الحدّة لأفراده المغتربين عن بلدهم الأصلي، مثل فصل أبناء المهاجرين عن أجدادهم الذين يواجهون متاعب مطلب تأشيرة يصعب الحصول عليها، بل ويستحيل ذلك في بعض الأحيان. بل ويتجاوز الأمر اختلال العلاقات بين المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية بسبب سياسات «الاندماج» الناشئة منذ «لم شمل الأسرة» واستحداث التأشيرة إلى الشعور بالدونية والتهميش الذي بات يطغى على مجتمع المغتربين. وإنّ ما ينظر إليه علم اجتماع الإسلام في الضواحي الذي ينبّه إلى «العلامات الرمزية للإسلام» أو ضواحي الإسلام تحت مجهر «التطرّف» لهو في أساسه تنصّل من التعاطي الجادّ مع مسألة تشديد الحدود **Frontiérisation**. وتنشأ ضمن هذا الانفصال الجديد حالة من الشقاء التي ترفض سوسيولوجيا الضواحي الوقوف عندها، والتي يُعبّر عنها في بعض المناطق وبين فئات غالبًا ما تكون جدّ شابة برفض خطاب الاندماج وترسيخ متخيّل أسطوري لمجتمع ودين البلد الأصلي. ولا تنفصل هذه النقطة الرابعة عن أخرى تتعلق باحتجاج أبناء المغتربين على هذا الإغلاق الجديد؛ إذ ذاك هو العمر الذي تعيش في إطاره أجيال المغتربين في مرحلة ما بعد الاستعمار وتجربة الاندماج والازدواجية والنضال من أجل انتزاع الاعتراف باختلافهم طورا جديدا من التهجمات الهوويّة والسياسية. وتختبر تلك الأجيال الجديدة في هذا العمر تجربة النضال السياسي التي تتدرّج من النزاعات القانونية إلى الخروج والعودة إلى بلدان الأهل الأصلية.

خامسا، يُنظم إزاء هكذا واقع الاحتجاج ضد نظام الاغتراب الصادر عن الحكومة بطرق حميمة وسرية لا تقرّها أجهزة التعبئة التقليدية (كالأحزاب والنقابات والجمعيات المعروفة، إلخ). ويتصدر هذا الاحتجاج على الأنظمة الحدودية «المهاجرون السريون» والمرشّحون للهجرة السرية وعائلات المفقودين؛ إنهم يشكلون طليعة حركة نقد التسلسل الجديد الذي بدأ في العام 1995 بغض النظر عمّا إذا كانوا أفرادًا أو منتمين إلى حراك معيّن. إنه عمر هجرة يكون الفعل المطلق فيه «حرق» (اختراق) حدود هذا الحصن وتنظيم كل مظاهر النضال والتضامن في إطار مواجهة الممارسات

المحافظة لحكومات الدول الاستعمارية السابقة[15]؛ بما في ذلك الحرص على تنظّم المهاجرين وتدعيم التضامن

14 لقد صادفنا خلال مقابلاتنا وملاحظتنا للمغتربين غير الموثقين في فرنسا وبلجيكا عدة حالات تعذّر فيها على الأشخاص حضور مراسم جنازات أهلهم مثلا. وقد كان بعضهم من الطلاب الذين لم يحصلوا على وثائق إقامتهم لأسباب مبهمة. وتعتبر مغادرة البلاد بدون تصريح إقامة رديفًا للتعرّض لمتاعب طلب التأشيرة واحتمال رفض طلبهم ذاك.

15 نحن نعتبر أن الرغبة في وضع سياسات لضبط الحدود في مواجهة التنقّل لهي امتداد لتقليد محافظ مهووس بفكرة الحكومة ذاتها. لا يكون هذا التقليد محافظا بالمعنى الليبرالي للدولة الحديثة الذي ينظر إلى حكم القانون على أساس احتكار العنف بدءً من تنظيرات هوبز وصولا إلى فيبر ومرورا بمونتسكيو، بل هو تقليد محافظ بمعنى الحكومة الفاشية التي تجسّدت في الأنظمة التي طبعت أوروبا في القرن الماضي والقائمة على نقاء فكرة الحكم من خلال العقلانية ودون الحاجة إلى تبرير. وقد عرّف موسوليني الفكر الفاشي على النحو التالي: "برنامجنا بسيط للغاية: نحن نريد أن نحكم إيطاليا. دائما ما يسألنا الناس عن برامجنا. يوجد بالفعل عدد كبير جدًا من هذه البرامج. إن خلاص إيطاليا لا يحتاج إلى برامج، بل هو محتاج إلى الرجال وقوة الإرادة" (نقلاً عن كارل مانهايم، الإيديولوجيا واليوتوبيا، منشورات ، 2006 [1929]، ص. 111)، (Reden [discours], édité par H. Meyer, Leipzig, 1925, p. 105. Cf. aussi p. 134 sq.).

مع رحلة عبور ما انفكت خطورتها تتعاظم وإسناد نضالات العائلات من أجل تحديد هوية الجثث لبلوغ الحقيقة حول الاختفاء، بالإضافة إلى معاضدة نضالات المجموعات المتحدثة باسم غير الموثّقين Sans-papiers ومزيد تعزيز مجهودات التضامن بخصوص استقبال المهاجرين غير المرغوب فيهم ونصرةمساعي مناهضة تجريم الهجرة...

وتؤرخ هذه الظواهر لعصر لم تعد فيه الحدود مجرد خطوط جغرافية، بل باتت أداة لهيمنة منهجية تعيد تشكيل العلاقات بين الشمال والجنوب وتفرض أطرا من التبعية والهامشية على مجتمعات الجنوب. وبالتالي، تطبع هذا العمر الرابع للهجرة ديناميكية مزدوجة بين العنف الممارس على الأجساد والهويات وظهور المقاومة التي تنشد رغم العقبات إضفاء معنى جديد للتنقّل والكرامة الإنسانية بوصفها من أهمّ المطالب المتعددة للربيع العربي لعام 2011.

2 عائلات المفقودين في البحر الأبيض المتوسط : التسيّس من خلال تجربة الحدود

يُعتبر «ميدان» الاختفاء والموت ذا أهمية حاسمة لمسعانا لتوضيح الهيمنة التي تسود العمر الرابع للهجرة؛ إذ غالبًا ما يتم تهميش ضحايا الحدود عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الاغتراب والاندماج والعلاقات بين حواضر الشمال والمستعمرات السابقة، في ما يبدو لنا ضحايا الحدود أهمّ التجليات المباشرة لهذه المسائل. ولئن يعزّي الموتى والمفقودون وعائلاتهم طبيعة وأوجه العلاقات الجديدة بين الشمال والجنوب، إلا أن بحثنا يركّز على الأحياء بدلاً من دراسة حالة الضحايا بعد الوفاة؛ حيث ننظر إلى ذلك إلى عائلات المفقودين الذين يحدّثوننا عن معاناتهم وعن تحرّكاتهم ضد الإجراءات المهلكة المُضمّنة في سياسات إغلاق الحدود والانتقاء.

نستهلّ حديثنا مع العائلات التي نتّصل بها بالتعبير عن تضامننا مع أطفالهم المفقودين وإدانتهم حول طبيعة عملنا، كما نبدد قبل كل شيء أي أوهام قد تغذي الآمال الكاذبة. فمحنة الأمهات الثّكالى في هذه العائلات تشبه محنة غريق يتوق إلى يد منقذة. كما نعمد إلى توفير بعض الإيضاحات من باب حرصنا الأخلاقي؛ فنحن نؤكد لهم بأننا لسنا بصحفيين نطارد سبقا صحفيّا ولسنا «جمعية» تعد بالضغط على الحكومة حتى لا ينتهي بنا المطاف إلى أن تنهرنا هؤلاء الأمهات الحسّاسات تجاه انتزاع المعلومات[16] منهنّ بالقول: «لقد ضقنا ذرعا من التقاط الصور دون أي نتائج ملموسة». كما أننا لسنا بمبلّغين قادرين على النفاذ إلى مراكز الاحتجاز أو السجون الإيطالية من أجل البحث عن أطفالهم المفقودين. وتتمثل التطلعات الملحة للعائلات لا سيما تلك التي فُقد أبناؤها مؤخرًا في العثور على أثر ملموس والتوصل إلى معلومة تساعد في كشف ملابسات الاختفاء. وغالبًا ما يتشبث الأهل الموزّعون بين الأمل في عودة أبنائهم المفقودين وبين الحداد بأن ابنهم أو ابنتهم المفقودة «سيعودون» يومًا ما. وتطلب الأمهات المساعدة في حمل الشهود الذين اختاروا التزام الصمت على التحدث عند عرض القضية على المحاكم أو العون في العثور على أشخاص يحملون تأشيرات أو تصاريح إقامة أو جوازات سفر أوروبية لزيارة المعتقلات المغلقة ومراكز الاحتجاز في أوروبا، والتي يعتقدن أنها تأوي أطفالهن. ويُعتبر كل شخص «أبيض» أو وافد من أوروبا مصدر أمل في ظل غياب المعلومات الرسمية. وتناشد العائلات معارفها وغيرهم ممن يحتمل إمكان تواصلهم مع جمعيات عمل إنساني أوروبية قد تكون قادرة على تقديم طلبات البحث الجنائي إلى الحكومة الإيطالية والتقدّم ببلاغات بحث عن المفقودين إلى السلطات الإيطالية بصورة أعمّ. أمّا في تونس، كما هو الحال في المغرب مثلاً، فيتعلق الأمر أيضاً بتوحيد جهود العائلات والداعمين للشروع في البحث (عبر تجميع الملفّات واتمام الإجراءات الإدارية) والتواصل مع وزارة الخارجية ومجموعات العائلات من أجل التحقيق في الاختفاء مع طرح مختلف مجموعات المفقودين في الأجندة العامّة.

إن ما نقدمه عند تواصلنا مع العائلات هو الإصغاء والدعم والمساعدة بأن نضمن نشر ما جمعناه من أقوالهم في الفضاءات العامة التي بإمكاننا النفاذ إليها بوسائلنا المتواضعة، فضلا عن تضامننا غير المشروط مع عذاباتهم. لقد عملنا في المغرب مثلاً مع مجموعة مكونة من 33 عائلة فقدت أطفالها الذين غادروا تونس نحو إيطاليا. ولم تفلح سوى عائلتين اثنين في استعادة جثث ابنيهما المدفونين في تونس سابقاً، وذلك بعد أن تمكنت العائلتان المذكورتان بفضل جهودهما الخاصة من إثبات صلة قرابتهم بالمتوفّين لدى السلطات التونسية. كما ننشد بالاستناد إلى هذه التجربة دعم العائلات الأخرى التي لم تصلها أي معلومات عن حوادث غرق [أبنائهم] والتي لا تزال تتتبّع أدلّة زائفة حول إمكانية احتجاز هم في ليبيا؛ وإنما نقوم بذلك بغاية تركيز النضال على الحق في التعرف على الهوية عن طريق الحمض النووي وتحميل الدولة المسؤولية في قضية الاختفاء.

يضع الاستقصاء عن هذه العائلات المهملة من قبل السياسات الكلاسيكية للتمثيل الحزبي الباحث أمام خيار صعب؛ ألا وهو الالتزام تجاه أشخاص لا يولون ثقتهم إلا لمن يعتبرونهم حلفاء محتملين في سعيهم الملح للاستجابة لاحتياجاتهم. ولا يتوافر لهكذا التزام أي خيار آخر في سعيه لفهم هذا الواقع سوى تجاوز مثاليّة غالبًا ما تطغى على استكشاف حياة العائلات الثّكلى المنخرطة في النضال من أجل الحقيقة، فهو إلى ذلك انخراط في الصراع وتعاون مبني على هذا الأساس.

لذلك يُعدُّ الاستماع وجمع الأقوال جزءًا من منهج طوليّ؛ حيث ينطوي عملنا مع الأسر على خلق روابط دائمة مع أفرادها والحرص على أن نظلّ متاحين للتفاعل مع القضايا النفسية المعقدة من قبيل الفجيعة والحداد. ويكون هذا الدعم بوصفه جزءً من التزام سياسي شكلاً من أشكال العلاج، إذ يعزّز تعبئة العائلات في التظاهرات العامة التي غالبا ما ينظّمونها في ظل غياب الصّلات مع الأجسام الوسيطة التقليدية. وبالرغم من أننا لا نقدم أنفسنا كفاعلين منتظمين سياسيًا إلا أننا لا نكتم التزامنا بقضية الاختفاء والوفيات ومعارضتنا

16 مسكيني (محاضرة، التاريخ)؛ مروان مكوّر؛ نادية فاضل

للحدود الأوروبية. ونحن إذ نعرب عن تضامننا مع عائلات المفقودين ما أن نلتقيهم فإننا نشاركهم كذلك الاستنتاجات المستخلصة من تجاربنا السابقة في الاستقصاء؛ فنحن نؤكد دعمنا لدول الجنوب (وبالتحديد تونس والمغرب في سياق دراستنا الاستقصائية) التي تحجّم حقوق العائلات وتتجاهل مطالبها. كما نعلن عن دعمنا لحق أبنائهم في حرية التنقل واجتياز الحدود بكافة الأشكال، بما في ذلك تلك التي تُسمّى «غير النظامية». ونؤكد ختامًا على التزامنا تجاه العائلات في سبيل مناهضة تجريم اجتياز الحدود والحق غير المشروط في الحصول على تأشيرات الدخول. وتُقدّمُ هذه التصريحات خلال لقاءات إعلامية مع مجموعات العائلات بأماكن عامة مثل المقاهي ومكاتب منظمات وجمعيّات حقوق الإنسان.

يشكّل هذا التفاعل مع العائلات ممارسةً للاستقصاء السياسي، إذ نُدرك من خلال إنشاء علاقة معهم أنهم يجسّدون فرادى وجماعات معاناة مقترنة بالقمع الحدودي مع وضوح في التفكير السياسي المحكم. وتطالب هذه العائلات بحقوقها المهضومة وتتصدى للسياسات التي تصم ممارسات أبنائها؛ ويعني ذلك أن الأمهات وعائلات الموتى والمختفين بشكل أعمّ يندبون فقدانًا في إطار حداد غير معترف به ويخوضون سعيا نحو الحقيقة لا يلقى قبولًا ولا دعمًا. ويكون الحداد بذلك فعلًا سياسيًا يسائل على حدّ السواء لا أخلاقية سياسات الحدود الأوروبية وسياسات حكومات الجنوب الراضخة لسياسات الشمال والمنفّذة لها.

ونعرض لدى اتصالنا بالعائلات ومنذ بداية المقابلة الإثنوغرافية استنتاجاتنا المستخلصة من دراساتنا الاستقصائية السابقة قبل استكشاف خصوصية كل قصة واستجلاء الإشكاليات الجديدة الخاصة بكل حالة. هل تؤثر استنتاجاتنا على وجهات نظر أو إفادات من قابلناهم؟ الواقع أن المناقشات مع العائلات تتمحور حول تبادل الآراء وفي بعض الحالات حول الدعم؛ حيث تشجع مناقشاتنا بعض العائلات التي تنعشها الآمال الزائفة حول احتمال سجن أبنائها خارج نطاق القضاء على النضال في سبيل تحديد الهويّة. وإنما نطرح هكذا سؤال لأننا نشكّك في مأخذ «الحياد القيمي» الذي يُدَرّس كعقيدة في مناهج علم الاجتماع الغربية. ولا يتعلق الأمر بالنسبة لنا بالمراقبة دون التدخل، إذ نوظف معارفنا في السعي وراء الحقيقة حول الاختفاء. ويتعارض عملنا هذا مع طبيعة اشتغال علماء الاجتماع ومقاولي العلوم الاجتماعية[17] الذي غالبًا ما يكون مسدّدا بالأهداف المؤسسية التي يحدّدها الاتحاد الأوروبي ونابعا من موقع الشمال العالمي. إن حجب الالتزام وتوخي «الحياد» في مواجهة جمهور جدّ مُسيّس لهو معادل لنزع الطابع السياسي عن المشكلة. وتوثّق العائلات في جميع المقابلات التي أجريناها استنتاجاتنا السابقة وتكشف في ذات الآن عن حقائق جديدة تفضح آليات وممارسات مجهولة في السياسات الحدودية المحلية.

وهكذا تصير المقابلة منبراً للتبادل والتعلّم ووعداً بمشاركة سياسية جماعية. وتضحي الدراسة الاستقصائية منبرًا لخطاب حول مسؤوليات الحكومة وإضفاء الشرعية على القصص في فضاءات مشبعة بالخطاب الغربي حول مسألة الاغتراب. ختامًا، تُعتبر علاقتنا مع العائلات في أساسها علاقة تشبيك وربط العلاقات في ما بين هذه العائلات؛ إذ نتيح لهم الاتصال بالعائلات الأخرى وإقامة الصلات مع الجمعيات التي يمكن أن تقدم الدعم العملي لا سيما في النضال من أجل التعرف على الجثث وإعادتها إلى الوطن، أو في تبادل الخبرات حول قضايا مثل الحداد تتمّ مشاركتها ضمن حلقات الاعتراف والتماهي. لقد توجّه أحد الآباء لاثنتين من أمهات المفقودين خلال اجتماع قائلا لهنّ قبل أن يجهش بالبكاء: «أنتن فقط من يمكنهنّ أن تشعرن بما أشعر به»[18].

17 حول هذا التمييز، أنظر بيار بورديو، «مسائل في علم الاجتماع» ، Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, Les éditions de minuit, Paris, 2002

18 الدار البيضاء، سيدي البرنوصي، لقاء إعلامي ننظمه مع مجموعة تضم 33 شابًا من الدار البيضاء اختفوا في تونس. 2025/01/04.

3 ما بين الحزن والأمل في العثور على المفقودين : ميثاق التزام دون وسائط سياسية

«أين حق حميد؟» تستقبلنا سليمة في منزلها في الضاحية الجنوبية لمدينة المنستير بهذه الكلمات المطبوعة على قميصها وعلى كومة من الأوراق الجاهزة للتوزيع. جلسنا إلى سليمة في غرفة متواضعة من شقّة في حي هادئ وعتيق رغم قربه من الشاطئ الذي يشتهر بالأنشطة السياحية خلال موسم الصيف. وعلمنا في ما بعد من سليمة وجيرانها أن معظم شباب هذا الحي قد غادروا إلى أوروبا وأن الكثير منهم مفقودون.

هذه هي المقابلة الثانية التي نجريها بعد عام من المقابلة الأولى. ترحّب بنا [سليمة] في حضور والدتها الستينية الآن، لتحضر الجدّة هذه المرة باعتبارها شاهدة إضافية على قصة هذا الحفيد الذي اختفى رغم الظروف الاقتصادية التي تعتبرها «لائقة» ورغم أنه «يجيد السباحة كما السّمكة». كما ستحضر الجدة بوصفها شاهدا على عالم قد تغيّر:

«اعتدنا في السابق الذهاب إلى إيطاليا بالقارب بشكل قانوني وباستخدام جوازات سفرنا فقط. كنا نسافر لزيارة الجزر الإيطالية وشراء سلع غير مكلفة ثمّ نعود إلى تونس. والآن يُمنع الشباب من السفر ويختفون أثناء عبور البحر.»[19]

تتزامن زيارتنا لهذه العائلة مع الزيارة الرسمية لرئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني في أفريل 2024. وقد نظّمت سليمة وجمعية «الأرض للجميعTerre Pour Tous»[20] بهذه المناسبة تظاهرة جمعت عائلات المفقودين والموقوفين في مراكز الاحتجاز الإيطالية أمام السفارة الإيطالية في تونس العاصمة. وعرضت لنا سليمة عند وصولنا فيديو للمظاهرة، معربةً عن أسفها لغياب التغطية الإعلامية وعدم تواجد الجمعيات الداعمة لقضية العائلات التي تمثلها جمعية «الأرض للجميع». وتشرح هذه اللامبالاة حسب مضيفتنا سبب عدم إثارة موضوع المفقودين من قبل الرئيس التونسي أو رئيسة الحكومة الإيطالية المنتمية لليمين المتطرف خلال زيارتها الرابعة على التوالي لتونس منذ وصولها إلى السلطة.

واعْتُبِرَ حضور الباحثين فرصة لتقديم معلومات عن الخطابات التي أُلقيت في المظاهرة. وقد شاهدنا معًا مقاطع فيديو تظهر أشخاصًا ينددون بإغلاق إيطاليا والمجتمع الأوروبي للحدود ويشجبون «الدولة البوليسية التونسية» و"الاتحاد الأوروبي المجرم بحق المهاجرين» وفقا لما ورد على لسان سليمة في الفيديو. كما اتّهم المتحدثون باسم العائلات في حديثهم إلى صحفية حاضرة الحكومتين التونسية والإيطالية بالتسترّ والتواطؤ الإجرامي في قضايا المفقودين والموتى التونسيين في البحر الأبيض المتوسط.

تتحدّث أمهات أخريات في الفيديو الذي عرضته سليمة عن معاناة العائلات قائلات: «ابني مفقود منذ عامين، وانقطعت أخباره عنّي منذ ذلك الحين. ولكن هناك من يخبرني أنه في « تشنترو» centro(مركز احتجاز في إيطاليا) وآخرون يقولون لي أنه في السجن، بينما يطلب مني آخرون أن أصلي صلاة الغائب وأبدأ الحداد». وتقول بعض العائلات في نفس الفيديو أنهم يبحثون عن أبنائهم وأنّهم يتحرّكون منذ العام 2011.

الفيديو الذي عرضته سليمة هو تقرير بثّته القناتان التلفزيونيتان التونسيتان الوطنية الأولى والثانية في 18 أفريل 2024. أما سليمة فتعتبر هذا البرنامج مثيرًا للسخرية لأن المنظمات لا تعترف به ولأن القيادات السياسية وعلى رأسها رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية تعمد إلى «غضّ الطّرف».

19 مقابلة أجريت مع رحمة، بمدينة المنستير، 2024/04/21

20 للاطلاع على تاريخ هذه الجمعية، انظر القسم التالي والمقابلة مع عماد سلطاني.

«ابني بحّار يعمل على متن قارب. وقد غادر يوم اختفى بصحبة أربعة بحارة آخرين عادوا ولكن من دونه. كل ما أخبروني به هو أن ابني أراد الوصول إلى «بانتليريا» وأنه قفز من القارب بالقرب من هذه الجزيرة. أكدت لي سيّدة إيطالية تعمل في مركز احتجاز في إيطاليا أنها رأته ضمن المحتجزين في المركز. حاولت أن أتواصل معها لمعرفة المزيد، ولكنها رفضت وأبت أن تجيبني مجدداً [...] وجدت عند التحقق من التواريخ أن هناك سبعة أشخاص آخرين اختفوا خلال نفس الفترة؛ غادر هؤلاء «هرقلة» لتنقطع أخبارهم حتى يومنا هذا. لقد قابلت عائلاتهم. أحيانًا ما أقول في قرارة نفسي أن ربما قد غرق ابني، لكنني سرعان ما أغير رأيي وأقول أنه لا يمكن أن يكون ذلك صحيحًا، فهو سبّاح ماهر ».

تقاطع الجدة حديث الأمّ قائلة: «لقد علّمته السباحة منذ أن كان طفلاً. كنا نقصد البحر كل يوم نظرًا لأن الشاطئ مقابل لمنزلنا. ولذلك صار بحارًا. لقد حرصت على أن يتعلم السباحة. وعاد ذات يوم إلى المنزل وهو مزرقّ اللون؛ إذ سبح لمسافة تزيد عن 20 كيلومترًا لأنه تشاجر مع رفاقه أثناء رحلة صيد السمك، ليقفز في الماء ويسبح عائدًا إلى المنزل. ما زلت لا أصدق قصّة الغرق".

تحرص سليمة على تبيان العلاقة بين المكان وقصة ابنها، وتقول: «لديّ ثلاث شقق هنا كنت أؤجرها لكنني لم أستغلها منذ اختفاء حميد». ولا تزال الشقق المملوكة لسليمة مغلقة لأن عمل التأجير بالنسبة لها غير منفصل عن الزوار وخاصة السياح الذين تجذبهم شواطئ المنطقة؛ وهي ذات الشواطئ التي تحيي معاناتها وما فتئت تذكّرها باختفاء ابنها. وقد أسرّت لنا لاحقًا أنها لم تعد تطيق البحر، وأنها بالكاد تستطيع الاستحمام بعد أن صارت ملامسة الماء تكثّف صدمة تعانيها منذ أكثر من ثلاث سنوات. ويتّضح ذلك من خلال الأدوية التي أرتنا إياها بمجرد وصولنا: «منذ اختفاء ابني وأنا أنام وأستيقظ مستخدمة هذه الأدوية".

تصف سليمة ألم الاختفاء بكونه نتاجًا لغموض غير محتمل يكتنف الحقيقة. وغالباً ما تصر العائلات التي نلتقيها على هذا المطلب الجوهري الذي وإن تبدّى بسيطاً وعادياً، إلا أنه يظل مرفوضا على الدوام: «نريد أن نعرف إن كان أطفالنا أحياء أو ميتين». وغالبًا ما يضيفون إلى ذلك بالقول: «ليتهم يقدرون تأكيد وفاتهم، إذ سنشعر عندئذ بالارتياح".

إن وضع سليمة نموذج لحالة عائلات المفقودين الممزقة بين الأمل في العثور على أي مؤشر على الحياة والقنوط بسبب علمهم بممارسات الدفن دون التعرف على الجثث أو اختفائها في البحر وعبر مسالك الهجرة الأخرى. وتنجم المحنة والصدمة عن الإنكار الرسمي لهذه الوضعيات التي تعتبر فيها «الحاجة إلى معرفة الحقيقة» مسألة ملحة. يكتسب «قول الحقيقة» والموقف «الرسمي»[21] للدولة أهميتهما الكاملة هنا، ذلك أن إقرار الحياة أو الموت ليس مجرد حكر بيروقراطي ورمزي للدولة (على شاكلة شهادة الوفاة التي تمنح الحقوق وتحلّ المشاكل الأساسية ومنها تلك المتعلقة بالميراث)، بل يشكّل أيضًا إجراءً ملموسا تقوم به الدّولة.

إنه أساسًا وعي عملي تعيد العائلات تشكيله من خلال الاستقصاء والتحركات؛ فهي تحاكم الدولة علنًا وتطالب بإقرار الحياة أو الموت. وتندرج هذه المحاكمة في إطار مساءلة الحكومات حول إحدى الوظائف الأساسية للدولة الحديثة، ألا وهي إدارة شؤون الشعب والإلمام الدقيق بأوضاعه. ولكن بغض النظر عن هذه القراءة التأويلية، فإن الذكاء العملي للعائلات يتضّح في استنكارها لجهل الدولة بحياة أو موت المفقودين.

وتدعو العائلات إلى اتخاذ إجراءات فعلية من قبيل تنفيذ عمليّات بحث وأخذ عينات من الحمض النووي من الأمهات من أجل التعاون مع الحكومات الأوروبية والبلدان المجاورة التي شهدت عمليات مغادرة سريّة وحيث غرقت القوارب. كما أنهم يدعون السلطات في البلدان المتاخمة للحدود (مثل ليبيا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها من الدول) إلى فحص الأوضاع في السجون ومراكز الاحتجاز.

تظهر هذه المطالب العملية وكأنها السبيل الوحيد لاستعادة الكرامة والاعتراف بالحق في الدفن اللائق وإعادة الجثامين المواراة في قبور مجهولة الهوية إلى الوطن وتمكين العائلات من تشييع لائق لجثامين أبنائهم وبناتهم ومن رثائهم. لقد حدّثتنا إحدى الأخوات عن شقيقها المغربي الذي يُفترض أنه مات ودُفن في تونس، إذ قالت: «كل ما أريده هو إعادة جثمانه إلى الوطن إلى مقبرة القرية القريبة من مدينة سطّات حتى لا ينتهي به المطاف مجرّد رقم آخر على بعد آلاف الكيلومترات. أنا أريد زيارة قبره

21 بيار بورديو، عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس (1989 . 1992)، منشورات Seuil، باريس، 2012.

والترحم عليه. أما إذا استمر الحال على ما هو عليه الآن، فستظل العائلة مريضة ومشتتة وحزينة كما هو حالها منذ مغادرته".[22]

وتعتبر العائلات مثل هذا الاعتراف جوهريًا في مسعى تحميل إجراءات إغلاق الحدود المسؤولية. ويتيح ذلك أيضًا إمكانية قيام خطاب مضاد بشأن الاعتراف بالضحايا وتعويض الأسر وإلغاء تجريم الاغتراب.

وتجد السياسة التي تقوم العائلات بالتعريف بها وممارستها علّة وجودها في التجارب الذاتية للغبن والظلم والتشهير الاجتماعي، وهي تتقاطع في الآن ذاته مع تحدي نظام سياسي يرفض الاعتراف بأهم المشاعر الأساسية [23] كالحزن والحداد والذكرى والدفن ومسؤولية الإعلام بالوفاة والمطالبة بالاعتراف بالمسؤولية عن الوفاة والاختفاء. وتفضح العائلات من خلال مطالبتها بحقها في معرفة الحقيقة بشأن أبنائها/بناتها سياسات التأشيرات المسؤولة بشكل مباشر عن هذه المآسي وتدينها. كما تعرّي العائلات الواقع المباشر المتأصّل في البؤس الاجتماعي والقمع السياسي والإداري الذي يشجّع الإقدام على المخاطرة باجتياز الحدود الأوروبية.

عندما يعالج علماء الاجتماع موضوعًا بمثل اتساع مسألة «الهجرات في البحر الأبيض المتوسط»[24] غالبًا ما تغيب معاناة العائلات وسياساتها الاحتجاجيّة عن الدراسة، على الرغم من كونها محورية في مساءلة النظام السياسي الحديث للهجرة؛ فهذا البعد غير الهامشي على الإطلاق هو في الواقع أحد العناصر الأساسية لذلك النظام. كما أنهم غالبًا ما يكتفون عندما تمثّلهم للـ «الحداد العام»[25] و"عائلات المفقودين في حزنها ونضالها»[26] بتوصيف جزء من إطار كامل للأفعال والتحرّكات المشروعة دون مساءلة مسؤوليتهم الخاصة في مواجهة المأساة. وهم إنّما يصبّون تركيزهم بحصرهم أنفسهم في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية على خطابات تُحدِّدُ أطرها المنظمات والممثّليات والمبلّغون، وغالبًا ما يقتصرون على تجميل للواقع وحياديّة متبلّدة. تُغفل هذه المقاربة التي ترصد سياقات سياسة الحميمية والاستنكار تعقيدات التعبئة والسيرورات التي تُفضي إلى هذه التظاهرات العامة بقدر ما تُغفل التعقيدات الناجمة عن انقطاعها.

بيد أنّنا نكتشف عندما ندلف إلى منازل العائلات بما فيها تلك التي تشارك في فعاليات إحياء الذكرى **Commémor-Actions** أن الخطاب السياسي يتجاوز الحدود التي رسمتها المنظمات ويتبنّاها علماء الاجتماع المتخصصون الذين يدرسون الظاهرة من منظور السياسات العامة في الشمال. وتركّز الدراسات التي تهتم بـ"سياسات الحداد» والذّكرى عند مباشرتها لفعاليات إحياء الذكرى والتظاهرات العامة على المشهد المرئي لصورة الأم التي تبكي ابنها/ابنتها، غير أنها لا تكلّف نفسها عناء إعادة بناء مسار الصراع الخفي والأزلي الذي تخوضه العائلات منذ الاختفاء وحتّى قبل تخطّي الحدود. وتركّز هذه الدراسات على عمل جمعيات المجتمع المدني من خلال عزل الظاهرة وتجميلها لتختزل بذلك التضامن في مقاربة قطاعية مجتزأة ومن ثمّ غير مسيّسة. كما يكتفي الباحثون المتخصصون بتضامن ظرفيّ دون الإقدام على خوض غمار الدرب الطّويل والوعر الذي يتعيّن على العائلات أن تسيره؛ إنّهم محض مراقبين هامشيين ينتظرون خاتمة مأساة ما تتولّى الجمعيات أو مقاولو القضايا مهمّة ترويجها إعلاميا، بدلًا عن مواكبة هذه السياسات في نشأتها وتطوّرها. ومع ذلك، لا تكتفي العائلات خلال لقائنا معها على إخبارنا عن صعوبات التعبئة وحسب، بَلْ ينقلون

22 مقابلة أجريت مع بسمة في مدينة سطات (المغرب)، 04/01/2025.

23 Amadio, Nicolas; Sakhi, Montassir, "Unravelling emotional dynamics in violent extremism: injustice, loyalty and solidarity in (dis)engagement trajectories", Critical Studies on Terrorism, pp. 1–24, 2024 doi: 17539153.2024.2430137/10.1080

24 C. Schmoll, H. Thiollet et C. Wihtol De Wenden, Migrations en Méditerranée, CNRS éditions, Paris, 2015.

25 Carolina Kobelinsky, Filippo Furri, Relier les rives. Sur les traces des morts en Méditerranée, La Découverte, Paris, 2024

26 Bisiaux, S., Costa, M. et Zagaria, V. (2023) . Familles de disparu.e.s en deuil et en lutte : aperçus des deux derniers moments de CommémorAction en Tunisie Commémorer et agir contre les frontières meurtrières. Afrique(s) en mouvement, N° 6(2), 87 .91. https://doi.org.gorgone.univ-toulouse.fr/10.3917/aem.006.0087.

لنا كذلك وصفًا واحتجاجًا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي نادرًا ما يذكره المتخصصون.

سنلخّص تحذيرات العائلات في ثلاث وضعيات نقوم بتوضيحها بمقتطفات من مقابلاتنا مع أمهات المفقودات/المفقودين الذين حاولوا اجتياز حدود الحصن الأوروبي. وأما عن الوضعية الرابعة المتمثلة في الالتزام السياسي فسوف نوضّحها في الختام من خلال مقابلة مع أحد الروّاد الذين يمثلون نضال العائلات في مواجهتها لعدوانية الحدود.

أ. الالتزام في خضم الافتقار إلى الإسناد وتبنّي القضية

يتجلى التحذير الأول الذي أطلقته العائلات في كيفية تمثّلهم للتعبئة ومدى الحاجة الملحة إليها. فهم يسعون للحصول على إجابات ملموسة وينتمون إلى إطار زمني مختلف عن عالم النضال، بينما نجدهم في ذات الآن جدّ متحفزين لإدامة عنفوان الكفاح.

تنظر العائلات إلى الأطراف الخارجية الحاملة لمؤهلات أكاديمية بوصفها طوق نجاة ودعامة تتيح لهم مشاركة آلام وعذابات غالبا ما تتفاقم بفعل شعور بالذنب؛ «هل قمنا بكل ما في وسعنا للعثور على ابننا/ابنتنا؟"، ذاك هو السؤال الذي يقضّ مضاجع العائلات التي نقابلها. وغالبًا ما يُنظر إلى الباحث على أنه "صحفي" أو شخصية مقربة من الدولة، أو بوصفه مثقفًا ذا قدرة على النفاذ إلى عالم السلطة السحري والبارد والقاسي. وغالباً ما ترتبط هذه السلطة بوزارة الخارجية ورئيس الدولة وحكومات الدول المجاورة والجمعيات والمنظمات الدولية العاملة في مجال الإنقاذ وتحديد الهوية. أما إذا كان الباحث الأجنبي من مواطني إحدى دول الشمال، فسيُنظر إليه كحليف محتمل لا سيما في إطار المساعدة في العثور على أطفالهم في السجون أو مراكز الاحتجاز أو المشارح في الدول الأوروبية الحدودية (أي إسبانيا وإيطاليا في في حالة غرب البحر الأبيض المتوسط).

تُغْتَنَمُ هذه الفرصة لإعادة فتح "ملفات" البحث عن " المفقودين » أيّاً كان توقيت تواصل الباحث مع العائلات؛ سواء كان ذلك عند بداية الاختفاء أو بعد عدة سنوات من الاختفاء أو في ظل وجود شكوك حول وفاة معلنة أو حتى في حالات الخلاف والقطيعة مع العائلات الأخرى أو عندما يخيب الأمل في جمعيات حقوق الإنسان، إلخ. ولئن يعكس هذا المسعى عزم العائلات الذي لا يفلّ على التنظّم والدفاع عن نفسها، إلا أنه يعريّ كذلك القصور الهيكلي لهذه المبادرات ما دامت الدول في الجنوب تتنكّر في فضاءاتها وسياساتها العامة لقضية الاختفاء.

تفسر المسيرة الطويلة نحو تشكيل جماعات الضغط السياسي التي تجسدها عائلات المفقودين في جزء منها بتشويه سمعة فئة "المهاجرين السرّيين" وتجريمهم. إن هذه المواقف متجذرة في علاقات الهيمنة بين الشمال والجنوب التي غالبًا ما يجد الباحثون صعوبة في مقاربتها في إطار أعمالهم الأكاديمية. هكذا تصف إحدى الأمهات في المغرب تجربتها كاشفةً ما يسود في جميع العائلات:

«لم أعد أثق بالجمعيات إذ لم يفعلوا شيئًا يُذكرُ بملفاتنا باستثناء التقاط الصور دون أن ينشروها حتّى. تتمّ معاملتنا نحن العائلات وكأننا مصابون بالجذام. أين حقوق النساء؟ هل نُعتبرُ نحن من النساء؟ نحن نساء لا يُعتدّ بنا. النساء اللاتي يُعتدُّ بهن هن النساء اللاتي لديهن إمكانيات مادية وافرة ومنصب رفيع ووظيفة مرموقة. لذلك أريدك أن تزور منزلي حتى ترى بأم عينك سبب مخاطرة ابني بحياته في عرض البحر. تعال لتعاين البؤس الذي أعيشه فيه، حيث لا ماء ولا كهرباء لديّ. لا أملك حتى شهادة سكنى، ذلك أن السلطات لا تعتبره سكناً بل مجرّد كوخ. لا أحصل على أي مساعدة في أيّ من الأمور. لقد تعبت من التحرّك والتظاهر، ولكن إذا ما وعدتني وعد شرف وأكدت لي أنك ستساعدني في معرفة الحقيقة وأنك ستبذل كل ما بوسعك في تحقيق ذلك، فسأوافق على أن أروي لك قصتي (...) نحن بحاجة إلى مساعدة العائلات

على التجمّع للمطالبة بحقوقهم. يتاجرون في وزارة الخارجية بضعفنا، إذ لا تُعْطى الأمهات أي نصح أو توجيه وإرشاد.»

لقد عايشنا بأنفسنا هذا التحرّك وهذا الإنكار من قبل السلطات؛ فقد رافقنا حوالي ثلاثين من أهالي المفقودين الذين قدموا من مختلف ربوع المغرب للتظاهر أمام وزارة الخارجية بعد أن جربنا عددًا من المقاربات الفردية (من قبيل تقديم شكاوى وبلاغات اختفاء وطلبات تدخل من الديوان الملكي ورسائل إلى مختلف المؤسسات، إلخ). ورافقنا هؤلاء الأمهات في 26 نوفمبر 2024 خلال التحرّك الذي شاركنا فيها بالحشد والخطابات العلنية. وكان هذا التحرّك الخامس من نوعه إذ جمع بالأساس الأمهات اللاتي قضّت بعضهنّ الليل في محطات الحافلات لعدم قدرتهنّ على تحمل تكاليف الإقامة بفندق.

كانت التعليمات واضحة في المبنى الملحق الجديد للوزارة؛ أغلقوا الأبواب وانتظروا وتجنبوا أي احتكاك حتى لا نزيد تأجيج غضب العائلات. واقتربنا مع خفوت الحركة من المدخل لمحاولة الاستعلام من أحد المسؤولين، ليتكرر نفس المنطق: مسؤول يرفض الإفصاح عن اسمه ومنصبه يطلب من الأمهات الذهاب إلى الكشك المقابل لطباعة استمارة إبلاغ عن الاختفاء ثم يطلب منهن تصديقها في المحافظة الفرعية (Sous-préfecture) المجاورة ثم العودة لتقديمها. لم تكن هذه الاستراتيجية بنظر العائلات سوى وسيلة لكسب الوقت. ومزّقت الأمهات الأكثر خبرة الاستمارة على الفور، بينما ملأتها الأمهات الأقل يأسًا وهن يعلمن تمام العلم كما قلن بأنفسهن بأنها ستنتهي في سلة مهملات الوزارة.

أما نحن فقد حذرنا القايد (ملاحظة المترجم: القايد هي رتبة إدارية بالمغرب) الذي كان حاضرًا: " حذار، هذه مظاهرة غير مصرح بها وقد يكلّفكم إصراركم على العودة غاليا". ولئن لم تكن سبل الاستئناف وافرة، إلا أننا قررنا رفقة العائلات في ما يتعلق بالملفّ الذي فُتِحَ في 26 نوفمبر 2024 استئناف المظاهرة ومزيد إحكام تنظّمنا من خلال العمل مرّة أخرى مع الجمعيات والمحامين.

رفضت العائلات التي التقيناها في حالات أخرى اعتبار هذه التحركات الجماعية غاية في حد ذاتها أو نضالاً ضرورياً ضد الحدود التي وإن كانت حاضرة في مستوى ثانٍ للمسألة، إلا أنها لم تكن تعنيهم كثيراً نظراً للطابع الملح للبحث عن حقيقة الاختفاء. وتدعونا هذه العائلات إلى مرافقتها في مفاوضاتها البعيدة عن أي تعبئة لافتة للنظر. كما يتعلّق الأمر على المستوى الفردي بنضال عمليّ يهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة. لقد دعمنا في المغرب العديد من العائلات في تعاملها مع وزارة الخارجية للإبلاغ عن اختفاء أحد أقاربهم أو لطلب إجراء اتصالات للتحقيق في المعلومات التي جمعها الأقارب بشق الأنفس، أو حتى

في مساعيهم لمحاورة المسؤولين الذين يرفضون باستتار تولي "هذه الملفّات".

ينظر الكثيرون إلى التعبئة الجماعية بوصفها ملاذًا أخيرًا وفعلًا يحاذي حافة اليأس بعد فشل المفاوضات والصمت المهين وغير المسؤول للإدارة والوزارة. ولا ينبع التسييس في هذا السياق من التعبئة الجماعية التي تهيكلها المنظمات، بل ينطلق من قناعة حميمة بالدفاع عن حياة أبناء هم ضحايا حرب حدودية وبؤس اجتماعي جدّ موثّق من خلال الشهادات. وبالتالي لا يتعدّى فك الارتباط كونه هدنة حينما تُنهكُ العائلات إزاء قضية لاتلقى أي دعم وبمواجهة تجاهل لحقوقها من قبل دولة محيّدة في علاقتها مع القوى التي تفرض الحدود. إن شعور الأم بالذنب وحبها الذي لا يتزعزع ورغبتها الجيّاشة في عودة إبنتها/إبنها المفقود لهو حتما كفيل بإحياء شعلة النضال والكفاح. هكذا تصف سليمة في تونس هذه النماذج من الالتزام:

منتصر: هل تحاول أي عائلات أن تتنظّم في إطار جمعيّات؟

سليمة: أودّ أن نجتمع سويّا لندافع عن أطفالنا؛ هذا ما أخبرتُ به العائلات. مائة مدافع خير من عشرة. يجب أن نكون يدًا واحدة إذ هناك الكثير من المفقودين. انظروا إلى ما حدث في جرجيس مثلا، بيد أنّ الرئيس لم يثر هذه القضية. لقد تظاهرت العائلات ليتمّ ضربهم بالغاز المسيل للدموع ومنعهم من الذهاب والتظاهر أمام القصر الرئاسي. أنا نفسي مُنعت من التّواجد أمام القصر رغم أني حاولت ذلك ثلاث مرات. ونتج عن ذلك أن أُنهِكتْ بعض الأمهات وفترت همّتهنّ («بردت») بينما توزّعت باقي الأمهات بين غير القادرات على تحمل مصاريف التنقّل وأم كانت تنتظر اتصال ابنها وأخرى قالت "ماذا تريدونني أن أفعل" أو "ربما سيعيد لنا رئيسنا أولادنا". ولكن لم يحدث شيء من ذلك، لا من جانب الرئيس ولا من قبل أي شخص آخر.

وائل: كان ينبغي على الأحزاب السياسية أن تتبنّى نضال العائلات. عماد والمنتدى يحاولون...

سليمة: صحيح، ولكن لا يوجد في ما عداهم الكثيرون ممّن يحاولون. وعلاوة على ذلك يتطلّب إنشاء جمعية موارد مالية ووسائل النقل لتنظيم التظاهرات وتأمين جميع الشؤون اللوجستية المتعلقة بالاحتجاجات. يتطلّب الأمر أموالا وعملا وجهدًا حثيثا. وأقسم أنني طلبت من العائلات أن تأتي على نفقتي الخاصة في المظاهرة قبل الأخيرة، حيث دفعت تكاليف تنقّلهم من مختلف المناطق للتظاهر أمام مبنى وزارة الخارجية إبان تنصيب وزير الخارجية التونسي الجديد.

وائل: بلى، لقد استنفد الناس طاقتهم وأملهم. لكنك لا تزالين صامدة رغم الصعوبات.

سليمة: هناك من ينهارون أيضًا. يراودني أنا أيضًا هذا الشعور أحيانًا وأغادر المنزل بسرعة كي أنسى. أخرج لشرب فنجان قهوة أو لأسافر حتّى أشعر بتحسّن طفيف يتيح لي القدرة على مواصلة الكفاح. ولكن يقسو علي الأمر عندما أمكث بالمنزل مقلّبة الصور. لقد قالوا لي في الوزارة: "أنت تحضرين إلى مبنى الوزارة أكثر من أي شخص آخر، فأنتِ لا تفارقيننا البتّة". أجبتهم قائلة: "تخيلّوا لو كان المختفي ابنكم، هل ستستسلمون؟ أنا لم أطرق باب منزلكم، لقد جئت لايجاد حلٍّ لابني". فقال لي أحد المسؤولين عندئذ: "ولكنك تأتين إلى هنا كل أسبوعين". فرددت قائلة: "إذا ما لزم الأمر ذلك فإني سآتي كل يوم وكل أسبوع إذا لم أجد ابني. أنت تعمل هنا في خدمتنا وللاستجابة لطلباتنا، لا لتتفوّه بمثل هذه الأقوال. أنا لم أقصد منزلك».

لا يطيق الناس أن يهينهم المسؤولون فلا يعودون مجددًا. أما إذا صرخوا في وجهي فأردّ عليهم بمزيد من الصراخ، ذلك أنني أعتبر أنّ المسؤول يعمل في خدمتنا ويُدفع راتبه من أموال ضرائبنا؛ ويشمل ذلك رئيس الجمهورية ذاته، إذ انتخبناه ليخدمنا ويخدم بلدنا. وإلّا فليغرب إذا لم يكن على قدر هكذا مسؤولية!

ب. وصل ما لا يتجزأُ

ثمة تحذير ثانٍ قدمته العائلات مفاده أن لا مجال للفصل بين حقيقة الاختفاء والظروف المعيشية المادية وعقوبة إغلاق الحدود.

فالعائلات لا تفصل بين ظاهرة الاختفاء والظروف المادية لمعيشهم كما تظهر مقتطفات المقابلات السابقة؛ إذ يسترجعون في الشهادات التي جمعناها رحلات أبنائهم، مما يدفعنا إلى إعادة النظر في أحياءنا وسياسات الدولة تجاه شباب أهلكه الفقر والقمع والإشكاليات الجديدة التي تواجه مجتمعات ما بعد الاستعمار. وتظهر الحدود في هذا السياق كإشكالية إضافية مسؤولة بشكل مباشر عن الجريمة المطلقة، أي الموت أو الاختفاء.

تسرد العائلات قصص أطفالها وتحدّد الأطراف المعنية بإدارة الحدود في إطار شرح هذه المسؤولية. ويذكرون في هذا الصّدد:

–السجن في البلدان المجاورة بعد محاولة المغادرة؛
– مراكز الاحتجاز التي يشتبهون في احتجازها أبنائهم الذين استطاعوا اجتياز الحدود؛
– رفض منح التأشيرة قبل محاولة المغادرة؛
– السياسات التي تغض الطّرف عن عمليات اجتياز الحدود في مناطق تسودها التوترات السياسية كمنطقة الريف في المغرب أو تونس أثناء الثورة.

تشير العائلات بأصابع الاتهام إلى الحدود وآلياتها، بينما تتوجّه في ذات الآن إلى مختلف الجهات الفاعلة سواء المعنية بإقامتها (كالصليب الأحمر والسفارات ووزارات الخارجية ومديري السجون ومراكز الاحتجاز، إلخ) أو تلك التي تعارضها (من قبيل جمعيات حقوق المهاجرين والمحامين والصحفيين والباحثين، إلخ). وبقدر ما تتنوع هذه المجموعة الواسعة من الأطراف المتدخلة، إلاّ أنّها تواجه صمتًا خانقًا ومكبّلا.

تتناقض قضية "الهجرة السرّية" عندما تُثار في وسائل الإعلام تناقضًا حادًا مع تجارب العائلات وشهاداتهم. بل الأدهى من ذلك أن العائلات لا تُدعى لمناقشة قضية هي بالدرجة الأولى قضيّتهم. ومن ثمّ يتم فصل القضية عن الواقع؛ حيث يتم تصوير حشد مبهم من الشباب المنحرف الذي سمته التهوّر وانعدام المسؤولية وضعف المستوى التعليمي[27]. ويتجلّى هذا التضليل المنظّم في شحّ التغطية الإعلامية لمعاناة العائلات والواقع الحقيقي للحدود وحارقيها (ملاحظة المترجم: يُقصد بحارقي الحدود في هذا المقام المجتازون سرّا للحدود، وهو لفظ مشتقّ من التعبير المحلي «الحرقة» بوصفه محيلا على الهجرة السريّة). كما يتدعّم هذا التضليل في الشمال من خلال جنوح إلى نزع الطابع الإنساني يلوك نفس الكليشيهات؛ حيث تسود الصورة المتخيّلة لمهاجر غارق ينتهك الحدود البكر وحشد بائس متراصّ يهاجم حفظة السلام. ونعثر في أفضل الأحوال على صور لبراءة الأطفال تزدرد المسؤولية وتذوّبها في بوتقة من الفاعلين والتصنيفات غير الواضحة مثل «الحرب». وتغيّب مجمل هذه المقاربات قضية الحدود ومطالب الأمهات ومدى إلحاح الاستجابة لمطلب تحديد الهوية. ومع ذلك تُظهر العائلات كيف يتمّ تمييع هكذا ظاهرة مجتمعية جسيمة لتتلاشى دون أن يتم تبنّيها والتطرق إليها من قبل أي من الأطراف، بما في ذلك البحوث التي يتمّ تقديمها على أنها نقديّة.

27 يهيمن هذا التحليل على التفسير الرسمي المعتمد زمن الأزمات. انظر على سبيل المثال: وكالة المغرب العربي للأنباء، "دور الأسرة والمدرسة حاسم في حماية الشباب من الهجرة غير الشرعية (خبراء)(Le rôle de la famille et de l'école, crucial pour prémunir les jeunes contre les incitations à la migration irrégulière (Experts)) "، Mapexpres.ma ، 19 سبتمبر 2024.

ج. حلول طارئة لحالات الاختفاء: تحليل الحمض النووي والدبلوماسية

لفتت العائلات إلى الحاجة الملحة لاعتماد منهجي لتحديد الهوية بالحمض النووي ولضرورة تولّي السلطات مسؤولية التعامل مع هذه المسألة متى تعلق الأمر باختفاء شخص ما. كما دعوا إلى تنظيم جهود بلدان المغادرة (المنشأ) الديبلوماسية حتى يتسنى التعامل مع حالات الاختفاء وإلى التعاون مع الدول المجاورة للحصول على إجابات لتبديد شكوك العائلات.

وتكشف العائلات التي التقيناها بين تونس والمغرب عن أوضاع متشابهة إذ تُتْرَكُ لمصيرها أو تُستحضر في سطور تخلط أطراف الهيمنة الحدودية لتنتهي إلى تبرئتها من مسؤولياتها. وتنبع أوجه التشابه هذه من المعاملة المتجانسة التي تفرضها أوروبا ومن آثارها على الحكومتين المغربية والتونسية وعلى العائلات؛ إذ باتت الأمهات في كلا البلدين على وعي بالحاجة الملحة للتعرف على الجثث باستخدام اختبارات الحمض النووي. ولكن رغم القدرة على تنفيذ تدابير معقّدة ومدروسة بدقة لقمع حرية التنقل ومزيد تشديد القيود الحدوديّة، إلا أنه لم توضع أي سياسة لا في الشمال ولا في الجنوب لتأمين عملية بسيطة من الناحية التقنية؛ ألا وهي تحديد هوية الجثث الراقدة في المشارح قبل دفنها[28]. لم يستغرق الأمهات اللاتي التقينا بهن وقت طويل ليفهمن الرسالة الضمنية التي يحملها غياب الرغبة في وضع مثل هذه الآلية لجمع الجثث وتحديد هويتها وإعادتها إلى الوطن؛ إنه عقاب جماعي مسلّط على العائلات و»حارقي» الحدود. ويتجاوز هذا العقاب الجماعي حالات الاختفاء المؤدية إلى الموت، ليتجلّى في وضعيّتين:

1. اختفاء يُحتمل أن يؤدي إلى السَّجْنِ؛
2. حالات الاختفاء المرتبطة بحوادث غرق السفن حيث يتم انتشال الجثث جنوب البحر الأبيض المتوسط.

تتبنى السلطات سياسة الصمت وترفض الاستجابة لمطالب استعادة الجثث أو التدخل من أجل الإفراج عن السجناء المحتجزين خارج نطاق القضاء[29] في كلتا الحالتين.

ونقدم في ما يلي حالتين رمزيتين تدلّان على وعي عملي وإلمام بالحلول الممكنة كانت العائلات قد برهنت عنهما. أما أولاهما فهي شهادة قدّمتها أم مغربية تستند إلى تجربتها الخاصة المتعلقة باختفاء ابنها والتضامن الذي بُنِيَ مع عائلات أخرى على مدى ثلاث سنوات. وتضيء هذه الأم محوريّة نظام تحديد الهوية، كما تشير إلى أن غيابه هو نتيجة سياسة ممنهجة لتشويه سمعة العائلات والمفقودين.

«اسم ابني محمد، وقد غادر مدينة سلا (بلدة قريبة من الرباط) في قارب صحبة 24 شابًا آخر في الساعة الرابعة صباحًا بتاريخ 04 سبتمبر 2022. لم أتواصل معه مباشرة منذ ذلك الحين. كان قد اتصل بي قبل ساعات قليلة من الإبحار دون أن يخبرني أنه عازم على الهجرة. لقد سألني أن أذكره في دعائي.

اسمعني يا بني، منذ ثلاث سنوات وأربعة أشهر وأنا أفكر ليل نهار في مشاكلنا كعائلات المفقودين. هناك حل واحد فقط لمشكلتنا؛ يكمن الحلّ بالنسبة لنا نحن العائلات التي رحل أبناؤها عبر المحيط أو البحر الأبيض المتوسط في تحديد الهوية بواسطة اختبار الحمض النووي. نحن نعلم أن هناك العديد من المقابر في إسبانيا لمهاجرين ومسلمين مدفونين تحت أرقام، وأن كل رقم يتوافق مع شفرة الحمض النووي. لكن ماذا تنتظر دولنا

28 يشرح كل من كوبلينسكي (Kobelinsky) وفوري (Furri) إمكانية تنظيم تعداد للوفيات على شاكلة قاعدة بيانات متاحة للمقارنة مع نتائج عينات الحمض النووي المأخوذة من العائلات. لم يؤخذ الاقتراح على محمل الجد من قبل السلطات ليُتْرَكَ للباحثين وأعضاء المجتمع المدني الذين تاهوا في دوّامة من الاجتماعات المطوّلة لم تسفر عن نتائج ملموسة سوى تحديد هوية ثلاث جثث من بين آلاف الجثث التي تطفو على الشواطئ سنويًا وسرد مطوّل حول مسؤولية وذنب العاملين المكلفين بالتعامل مع حالات الوفاة وجثث المهاجرين.

29 قارنّا ميدانيًا القضية مع قضية احتجاز مغاربة وتونسيين في سجون مخيمات للاجئين في شمال سوريا. وعلاوة عن هذا الوضع الموثق إلى حدّ ما، تطالب العديد من العائلات بالكشف عن حقيقة حالات الاختفاء التي يُزعم أنها تحدث في مراكز الاحتجاز في ليبيا.

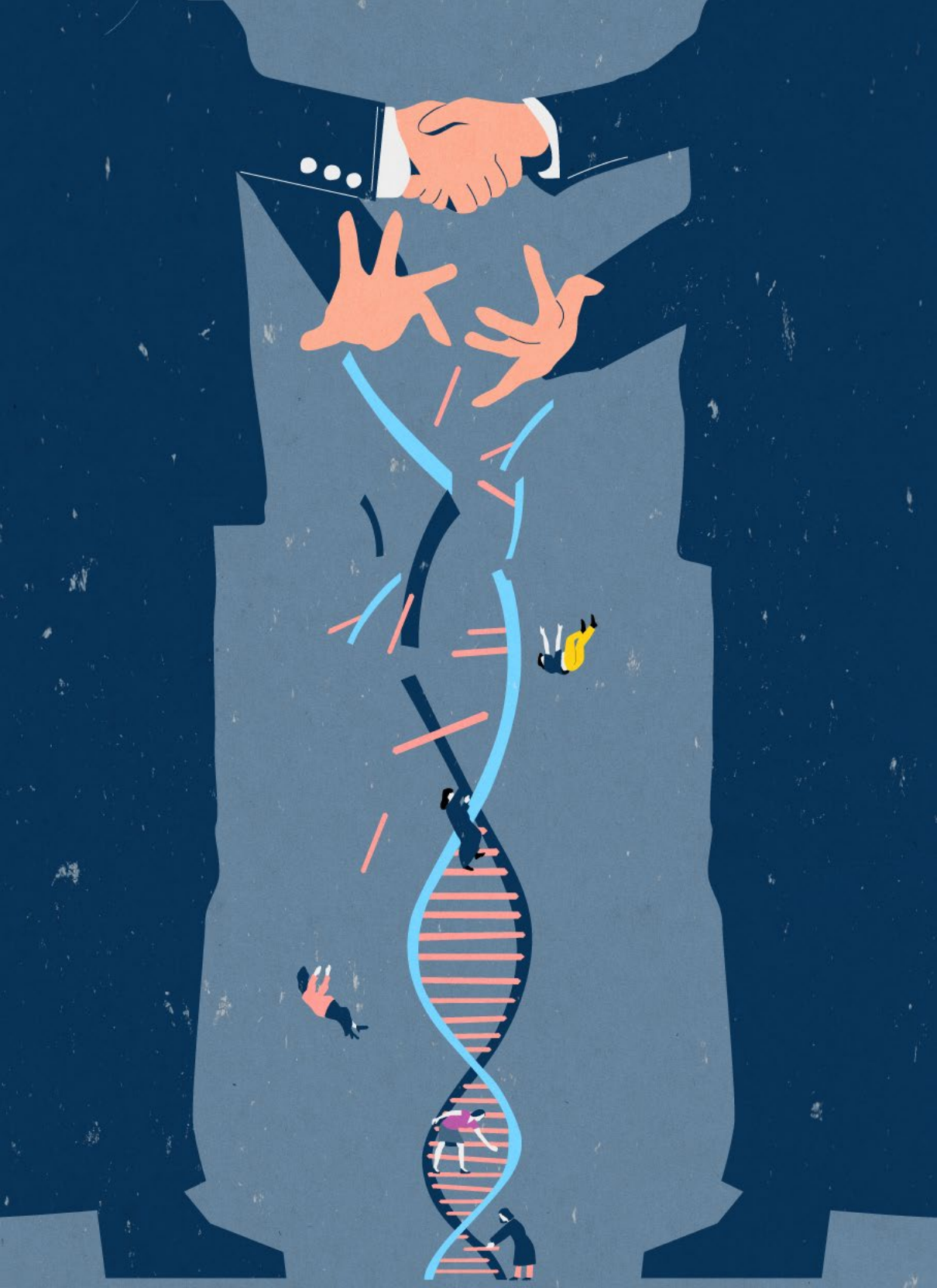

في المغرب والجزائر وتونس؟ مالذي تنتظره بلداننا؟ هل يتوقّعون أن تأتينا كل من إسبانيا وإيطاليا لأخذ عينات من الحمض النووي منّا؟ هذا غير منطقي. كلا، على بلداننا أن تنظم عملية جمع عيّنات الحمض النووي وتبادلها.

تناضل بعض العائلات في ظل غياب هكذا قرار من أجل الحصول على تأشيرات دخول لإسبانيا مرفوقة بالصّور ومطالبة بإجراء اختبارات الحمض النووي هناك، إذ يُتاحُ لهم اجراء تلك الاختبارات بإسبانيا مجّانا وبدء البحث بمجرد وصولهم. بيد أن تنظيم هذه الرحلة المكلفة يستغرق وقتاً طويلاً، ناهيك عن كونها تتطلّب تأشيرة دخول، وهو ما لا يُتاح لكل العائلات. وأما إذا كان الحمض النووي مطابقًا للمتوفّى فعندها تسلّم العائلات أمرها وتخضع راضخة لمشيئة الله؛ وأما إن لم تكن تلك هي الحال فإن بإمكانهم النفاذ إلى قائمة أسماء الموقوفين في السجون إذ لعلّ أبناء هم يكونون مسجونين في قضايا مثل تجارة المخدرات. كما يمكنهم في تلك الحالة أن يتمسّكوا بالأمل وأن يواصلوا البحث. وتظل أهم نقطة متعلّقة بتبديد كلّ الشكوك التي تحوم حول آلاف حالات الوفاة مجهولة الهوية؛ يتوجّب على المسؤولين توفير حلولٍ للمواطنين. نحن لسنا نكرات ولا عدما، نحن أمهات وآباء يعانون.»

تصف المقابلة الثانية مع أم تونسية تجربة عملية مماثلة، إذ تشرح إضافة إلى تطرّقها لظروف مغادرة غير نظامية نحو أوروبا طبيعة ردود الفعل الحكومية التي لا تتحمل في المغرب كما في تونس وبقية بلدان المغادرة أي مسؤولية عن مصير السكان غير المرغوب فيهم.

ريم: لقد أمرض الأمر جميع أفراد العائلة. نحن نعاني من ألم مستمر. يجافيني النوم خاصةً عندما أرى حالة ابنتي. أنا أشعر بأنني متضررة بشكل مباشر لأنني أنا من ربيت سمير. لقد تربّى تربية جيدة. إن شاء الله سيجدون حلاً بعد زيارة الرئيسة الإيطالية.

منتصر: هل سبق وأن تحدث معكم عن "الحرقة" إلى إيطاليا؟

ريم: كان يحدثني أحياناً عن هذا الموضوع لأن لديه أصدقاء من الحي غادروا. لكنني أخبرته أن يتخلى عن الفكرة. كنت أسأله:"ماذا ستفعل هناك؟» فهو يتبنى هذه الفكرة من وقت لآخر شأنه شأن كل الشباب ثم يعود ليتخلّى عنها. وثمّ يستبدل تلك الفكرة بفكرة إنشاء متجر صغير (حمّاص). إلا أنني لا أعرف كيف سارت الأمور في الآونة الأخيرة. ليس لدي أي معلومات وأنا في حيرة من أمري. لا أعرف إن كان حياً أو ميتاً. أريد فقط أن أعرف إن كان ميتاً. لقد أجريت اختبار الحمض النووي في تونس، لكنني لا أدري إن كانوا سيرسلونه إلى إيطاليا. وزارة الخارجية لا تحرّك ساكنا. يحصلون على راتب ولا يفعلون شيئًا. تصعد وتنزل [بمبنى الوزارة] ولكن دون جدوى. لقد قصدت الوزارة عشرين مرة. أنا أحاربهم ولكن دون فائدة تُذْكَرُ.

منتصر: هل حاولتم التنقل إلى إيطاليا للبحث عنه؟

ريم: يجب أن أذهب إلى إيطاليا، ولكن أنى لي أن أحصل على تأشيرة؟ هل أقول أنني أطلب تأشيرة لأذهب للبحث عن ابني المفقود؟ تلزمني مساعدة إحدى الجمعيات بأن تتبنّى قضيتي وتعينني على إتمام الإجراءات. أنا لست ذاهبة للتجول هناك. لمّا قصدت أختي التي تعيش في إيطاليا الشرطة للبحث عنه، فتحوا تحقيقاً جنائياً ضدها؛ حيث قالوا أنها متورطة في الاحتيال أو شيء من ذلك القبيل. ذاك هو دأب الشرطة الإيطالية؛ فإن قصدتهم لأمر سينتهي بك المطاف متورّطًا بأمر آخر. إن قوانينهم أكثر صرامة من قوانيننا، خاصة في ظل حكم جيورجيا ميلوني [...]

أخبرت محامينا أن على المسؤولين الإصغاء إلينا. وجب عليهم الاستماع إلى الأمهات عندما ترفعن ملفّاتهن، وإلا فإن كل أم ستفكر في بديل مثل الانتحار أو الحرقة (الهجرة السرية). لقد قصدنا مكتب الوالي، إلا أنه رفض الاصغاء لنا [...] لا تتكفل الدولة بمصاريف اختبار الحمض النووي، وإن أُجريت التحليل في مكان آخر فلن يُعترف به! سألني المحامي كيف تمكنت من إجراء اختبار الحمض النووي، فأجبته: "لقد طرقت باب رئيس الجمهورية وطلبت إجراءه! وهذا صحيح، فقد أخبرت الرئيس أن ابني على ما يبدو قد ظهر مع الجثث الأخرى وأنه لابد أن يسمح لي بإجراء اختبار الحمض النووي. لقد كنت حاذقَة ونجحت في ذلك. بيد أنه سيتم رفض اجراء اختبار الحمض النووي حتى لو قدمت طلبا في ذلك.

4 سياسة داخلية : مقابلة مع عماد سلطاني

نغادر المدن الساحلية التونسية والمغربية التي أجرينا فيها سلسلة من المقابلات ونلقي نظرة مختلفة على شواطئها. فقد التقطنا من خلال عيون الأمهات النظرة الكئيبة التي يلقينها على البحر. هذه الشواطئ البهيّة في ظاهرها يمكن أن تكون أيضًا مسرحًا لعنف مهلك وحزن غائر ؛ لقد استحالت هذه الشواطئ التي صيّرتها أوروبا حدودا بين الدول إلى مسارح لوجع يؤجّجه تقاعس دول الجنوب العاجزة عن التفاوض على إنهاء الحدود الاستعمارية الجديدة أو حلّ المشاكل الملحة من قبيل تحديد هوية المتوفّين و إيجاد المفقودين.

لقد أدركنا بفضل هؤلاء الأمهات أن البحوث القادمة من الشمال غالبًا ما تتجنب التعامل معهن. هذه المسافة متجذرة في سياسة معاكسة للسياسة التي تقترحها العائلات بما هي مقاربة تقطع مع الأطر التمثيلية التقليدية. تنادي العائلات بالتحقيق في وقائع جلية مثل مسؤولية دول الشمال عن العنف الحدودي ومسؤولية دول الجنوب عن خضوعها لأشكال جديدة من الاستعمار. إن دعوتهم لإعلان الحقيقة بشأن الحدود هي دعوة لتبني موقف جذري من العلاقات بين الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار.

تتولّد في ظل غياب الدعم العملي رغبة متعاظمة لدى العائلات في تحمل مسؤولية الالتزام السياسي. ويتمثل هدفها في موضعة معاناة العائلات والقضايا المنبثقة عنها في موضع القلب من النقاش العام. ويبرز عماد سلطاني في هذا السياق بوصفه تجسيدًا لمثل أعلى للناس العاديين في تونس وشمال أفريقيا عموما، ذلك أنه يجمع بين الالتزام السياسي المحلي والإقدام على التحدث والخطابة العلنيّة. وينبع التزام عماد سلطاني من تجربة شخصية (اختفاء أبناء أخيه) ووعي خلقته وصقلته رحلته إلى إيطاليا بحثا عن الحقيقة، وهو بذلك لا يشابه في شيء باقي «مقاولي القضايا» صلب المجتمع المدني؛ لقد أتاحت له تلك الرحلة أن يسبق الجمعيات اليسارية المعنية بالحق في حرية التنقل على الاحتكاك بالعائلات ومعاناتها.

وبالرغم من أن وضعه الأقلوي كرجل في فضاء يغلب عليه العنصر النسائي يضفي عليه تفردًا في الخطابة العامة، إلا أنه يبرز أساسًا بفضل قدرته على نقل أقوال مجموعات الأمهات المقموعات في فضاءات عامة ذكورية. وهو يتجاوز كونه مجرد ناطق رسمي، حيث يجسد صراعًا مباشرًا حين يفضح حقيقة الحدود من خلال الاستقصاء الجماعي للعائلات التي ما انفكّت تثري خطابه الذي بات علنيًا. إنه مترجم وناقل لأقوال الأمهات، كما أنه حلقة وصل إذ يكتشف من خلال تجربته الموجعة خلال العام 2011 وفي خضم الثورات العربية ظلم منظومة الحدود الإجرامية.

أُجريت المقابلة الآتية بتونس العاصمة في مقهى بشارع الحبيب بورقيبة الملتقى الرمزي لثوار 2011 في ليلة ماطرة من ليالي فيفري 2024. وسبق لنا أن تعرّفنا على عماد إذ كنّا قد التقيناه في المظاهرات التي نُظِّمت رفقة العائلات. كما أنّنا نشرنا التزاماتنا المشتركة ضد الحدود على شبكات التواصل الاجتماعي التي تتقاطع فيها الأبعاد الأكاديمية والسياسية. ويعرف عماد المغرب الذي يحضر باعتباره بلد أحد الباحثين الاستقصائيين في هذه الدراسة والموقع الثاني لاستقصائنا، وذلك بحكم شبكة من العائلات المغربية المتابعة للأخبار الواردة من تونس؛ إذ تقتفي هذه العائلات أثر أبنائها المفقودين عبر الطرق التي سلكوها.

لقد تعمّدنا في نقلنا هذه المقابلة أن نقدّم كلمات عماد كما وردت على لسانه دون تنميق لغوي أو تأويل. وتكفي المقابلة في حد ذاتها لتتبّع مسيرته وتشكّل التزامه وما ترتّب عنه من سياسات. قسّمنا المقابلة إلى ثمانية أقسام لنتتبّع نشأة فكر سياسي متفرّد في الفضاء السياسي المغاربي. يتجاوز هذا الفكر موضوعا في سياق المستعمرات السابقة التي تواجه آثار الحدود قضية العائلات والجثامين التي تبحث عنها، فهو يحضّنا على النظر إلى الحدود بوصفها نمطا جديدا من أنماط الهيمنة؛ حيث تتكشّف الحدود من خلال آلياتها المتعددة والآثار التي تنتجها داخل المجتمع كأداة حرب صمّمتها المراكز الاستعمارية السابقة بغاية تأديب وتدجين وشل حركة الشعوب والأقاليم الشاسعة المقصيّة من النفاذ إلى إنسانية تتوسّم في نفسها التفوّق.

4.1 المقابلة مع عماد سلطاني

«حلّ مشكلة الهجرة غير النظامية يكمن في العودة إلى الهجرة النظامية»

حدث 2011، الثورة

عماد: إسمي عماد سلطاني وأنا رئيس جمعية «الأرض للجميع» (La Terre Pour Tous). إلا أنني أتردد في القول بأنني رئيس جمعية لأنني وددت في قرارة نفسي لو كنت مناضلاً دون الحاجة إلى تنظيم، ذلك أنني أتطوّع من أجل قضية إنسانية. أنا أعتقد أن هذه قضية إنسانية بالأساس وهي أبعد ما تكون عن كل ما يتعلق بالسياسة. ومن ثمّة توجّبت مقاربة هذه القضية بطريقة إنسانية لا تعرّضها للمزايدات والمناكفات. ولكن اضطُررنا إلى تأسيس جمعية يمثّل اسمها علّة وجودها. وباعتبار أننا ملزمون للأسف بالحصول على صفة قانونيّة حتى نكون قادرين على النشاط في تونس وخارجها، فقد أسّسنا الجمعية قانونيًا في العام 2018. بيد أنّ نضالنا قد انطلق منذ العام 2011.

ابنا أخي في عداد المفقودين منذ العام 2011. ولئن كانت لديّ فكرة عن الهجرة غير النظامية قبل الثورة، إلا أنه لم يكن متاحا لنا التظاهر أو التحدث علنًا. غير أني انطلقت في البحث في الموضوع بعد الثورة على إثر اختفاء أبناء أخي، واكتشفت عندئذ جرائم غير معروفة. لم نكن نعرف شيئًا عن سياسات الحدود قبل العام 2011، بل على العكس من ذلك كنا ننظر إلى الاتحاد الأوروبي بوصفه ركيزة وصرحا للديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم الأخرى. ولذلك تظاهرنا أكثر من مرة أمام السفارات ومؤسسات الدولة رفقة العائلات في العام 2011؛ فقد كان لدينا هدف محدّد وهو الذهاب إلى إيطاليا للبحث عن أطفالنا.

التمثيلية السياسية، هي نقل آلام العائلات

عماد: لم أكن على دراية بعدُ بهذه القضايا. كما أنني لم أكن أعلم أن هناك سياسيين داخل تونس وخارجها ممن تلاعبوا بهذه القضيّة واستغلّوها. لقد فهمنا أن قضية الهجرة تعتبر «أصلا تجاريّا» للعديد من الفاعلين. كما أننا لم نكن ندرك حتى ذلك الحين أن لا قيمة لمصطلح «الإنسانية»، لندرك ذلك من خلال التجربة. وقد تمكّنت رفقة أربع عائلات أخرى من الوصول إلى الأراضي الإيطالية في جانفي من العام 2012 لإجراء عملية بحث بفضل الضغط الذي مارسناه. والحقيقة أن الدولة التونسية إنما أرسلتنا إلى إيطاليا لامتصاص ضغطنا وغضبنا.

اكتشفنا لدى عودتنا إلى تونس أن لم تمتلك لجنتنا الدبلوماسية المزعومة أي سلطة للقيام بعمليات البحث عن المفقودين. كنا في باليرمو حيث كانت القنصلية التونسية الموجودة هناك في استقبالنا. لكنني والحق يقال لم ألتزم الصمت عندما وصلت إلى هناك، فقد حاولت أن أكون صوتًا ينقل آلام العائلات. وهكذا نظمنا اعتصامًا في باليرمو وضغطنا على القنصلية لترتيب لقاءات لنا في مراكز الاحتجاز الإيطالية التي قصدناها حاملين صور المفقودين التونسيين. ثمَّ طُلب منا العودة إلى تونس، فاعترضت إحدى الأمهات مستنكرة: «كيف يمكنني التواجد بالبلد الذي دُفن فيه ابني دون أن أتمكن من التعرّف على قبره؟ يستحيل أن أعود بدون التعرّف على قبر ابني». وهكذا اِستُهلّتْ مسيرة نضالنا.

استوعبنا أن ليس لدى تونس إرادة للبحث عن الحقيقة. لذا أحطنا أنفسنا بجمعيات إيطالية مناضلة مثل «آرسي» (ARCI) وباحثين دعمونا من أمثال فردريكا سوسي (Ferderica Sossi). وتظاهرنا وقدمنا شكوى في روما ضد الدولة الإيطالية. كما عرضنا صورًا ومقاطع فيديو لأشخاص وصلوا إلى إيطاليا ثم فُقدوا. لقد ظننا أن ذلك سيحفز عمليات البحث والتحقيق، إلا أن ظنّنا ذاك قد خاب إذ لم يحدث شيء من ذلك القبيل.

قضيت خلال هذه الرحلة حوالي ثمانية أشهر في إيطاليا بحثًا عن المفقودين في مراكز الاحتجاز. وقعت كارثة بتاريخ 06/09/2012؛ حيث بلغ قارب على متنه 136 تونسيًا ساحل جزيرة لامبيوني الصغيرة بالقرب من لامبيدوزا. وأبلغ القارب خفر السواحل الإيطاليين عن موقعه مطلقا نداء استغاثة. ثمّ توجهت سفن البحرية وطائرة إيطالية إلى موقع المهاجرين، بيد أنّها لم تباشر بعملية الإنقاذ. لقد أمل خفر السواحل الإيطاليون في غرق القارب وموت جميع من على متنه لتضيع بذلك كل المعطيات إلى الأبد. ولكن تمكّن 56 من أصل 136 تونسياً كانوا على متن القارب من السباحة إلى الجزيرة؛ هم لازالوا غير مدركين كيف تمكنوا من بلوغ الشاطئ، إذ يقولون في شهاداتهم أنّ ذلك أشبه بمعجزة من الله. ويتّفق جميعهم على أن الإيطاليين تركوهم يغرقون. لقد مات 79 تونسيًا رغم أنه كان بالإمكان إنقاذهم. وعاينت في إيطاليا الجدل الدائر حول هذه الفضيحة في وسائل

الإعلام. فقررت العودة إلى الوطن وأنا على يقين من أن تونس لن تتحرّك قيد أنملة للعثور على أبنائها وأن إيطاليا دولة أكثر إجرامًا مما كنت اعتقد أنّي اكتشفته. إيطاليا تستغل ضعف بلادنا. وبزغ بارق أمل من الجانب التونسي لأن المرزوقي كان في ذلك الوقت رئيسًا للبلاد؛ وقد بادر بالابحار مع العائلات على متن قارب وإلقاء الزهور في عرض البحر إحياءً لذكرى المفقودين.

عاب الإيطاليون الجانب التونسي لعدم مراقبته للحدود عندما بدأت السلطات التونسية بمساءلة الإيطاليين حول عملية الإنقاذ. ورفض الناجون الست والخمسون التقاط الصور أو حتى التحدث مع الوزراء والمسؤولين التونسيين الذين أسّسوا لجنة وذهبوا لمقابلتهم في إيطاليا؛ إذ صاحوا في وجوههم قائلين:»وجب عليكم أن تعيدوا لنا أصدقائنا الموتى والمفقودين بدلاً من التقاط الصور معنا».

«لماذا يكون البحر الأبيض المتوسط مقبرة للمهاجرين؟»

عماد: عدت إذا إلى تونس والتقيت ببعض عائلات المفقودين الـ79 الجدد في هذه المأساة، ووقّعت عائلاتهم تفويضا يخوّل لي تمثيلهم؛ فعدت عندئذ إلى روما وقدمت شكوى جديدة بتهمة عدم إغاثة وإنجاد أشخاص معرضين للخطر. وانطلقت إلى ذلك رحلتي النضالية اعتبارًا من لحظة غمرني فيها الشعور باكتشاف ظُلم واستبداد يسود هذه القضية. فكّرتُ متسائلا: «لماذا يكون البحر الأبيض المتوسط مقبرة للمهاجرين؟» وأدركتُ بناءً على تجربتي قبل الثورة وبعدها أن الأمر مرتبط حصرا بسياسات الحدود؛ فسياسات الحدود هي التي خلقت واقع الموت هذا. ولذلك أسست إبّان عودتي إلى تونس جمعية أسميتها «الأرض للجميع»، ذلك أنّه لن يتوفّر حل للموت والاختفاء طالما لم تكن الأرض متاحة للجميع. تحمل الجمعية هذا الاسم لأنّنا نناضل من أجل أن تكون الأرض للجميع. تتركّز كافة نضالاتنا على دعم عائلات الموتى والمفقودين، فنحن ندافع عن حق الأشخاص الذين تم التعرّف على رفاتهم في إيطاليا في أن تتم إعادة جثامينهم إلى وطنهم ليدفنوا هنا بالقرب من عائلاتهم. إنّنا مقتنعون بأن هؤلاء الأشخاص قد ماتوا جرّاء الحدود. نحن نريد امتلاك سلاح يمثّل أداة ضغط نستفيد منها في مواجهتنا لهذا الوضع. أنا حتما لا أقصد أن أكون من مناصري العسكرة عندما أتحدّث عن «تسلّحنا»، فأنا لا أشبه في شيء أولئك الذين يشنون الحرب ويبيدون أهل غزة، كما لا أريد حيازة مثيل أسلحة القوى الاستعمارية، وإنّما أقصد بالتسلّح أن نظهر للعالم حقيقة الحدود لنكشف ما ورثناه من هذه السياسات الإجرامية.

يشبه الأمر حالة تلك العائلات التي قابلتموها، إذ أنهم ضحايا سياسات الاتحاد الأوروبي. وينبغي علينا أن نأخذ ذلك في الحسبان. لقد نجحنا منذ 15 يومًا بفضل نضالنا والتزامنا في إعادة ست جثامين لتونسيين غرقوا بالقرب من إيطاليا ودفنوا بالأراضي الإيطالية. لقد حققنا هذا النجاح بفضل الضغط الذي مارسناه على الإيطاليين لاستخراج ثلاث جثامين كانت قد دُفِنت وثلاث أخرى لم تُدفنْ بعد وإعادتها إلى الوطن. نحن نرفع شعارًا في وجه إيطاليا مفاده: « Sono persone, non numeri » (هم أشخاص وليسوا أرقامًا). أردنا بذلك أن نظهر لإيطاليا والاتحاد الأوروبي أن هؤلاء القتلى التونسيين الستة لئن ظهروا مجرد أرقام مجهولة في وطنهم، إلا أن مراسم دفنهم قد حضرها المئات من أفراد عائلاتهم وأصدقائهم وأحبّتهم. لقد كان لهؤلاء الموتى اسم ولقب وحكاية. وتعدُّ إعادة جثامينهم إلى عائلاتهم انتصارا بالنسبة لنا، إلا أننا نريد أن نقول للعالم أن «هذا ما ورثناه من سياساتكم الإجرامية» (مع التشديد على الطابع الإجرامي لهذه السياسات)؛ نحن نسعى إلى إضاءة حقيقة أن السياسة التي تم تطبيقها منذ أن أقامت أوروبا حدودها لهي حرب فعليّة غير معلنة ضد المهاجرين، بل إنها سياسة إجرامية تضرب عرض الحائط بكل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

(أعتذر إن كنت قد أسهبت في الحديث عن هذا الموضوع، لأن إثارته تشاكل انتكاسة مرضية بالنسبة لي. لقد أصابني المرض من جراء هذه المسألة. أستطيع أن أخبرك بأنني راجعت طبيبا نفسيّا قلت له أني لا أباشر هذا الموضوع بصفتي رئيسا أو عضوا في جمعية، بل صارت هذه القضية جزء أصيلا من حياتي فهي بلا ريب ذات تأثير على وجودي. وخلقت لي هذه الملفات عدداً من المشاكل، ولذا يُحتملُ ألا تجدني عند عودتك إلى تونس في قادم المرّات؛ فأنا معارض لدولتي منذ فترة طويلة، وبالأخص اليوم في ظلّ ما يتعرّض له المهاجرون من جنوب الصحراء في ولاية صفاقس).

«الحدود تؤدّي للموت»

عماد: يشعر المرء بالخزي من وضع المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى؛ إننا نشعر بالخزي من الطريقة التي يُعَامَلُ

بها هؤلاء المهاجرون. ويحزننا نحن التونسيون ذلك. لقد أحرقوا بالأمس خيامهم. وتتنزّل هذه الطرق في معاملتهم في إطار استرضاء لأوروبا.

منتصر: بلى إنها وصمة عار على جميع دولنا. الحقيقة أن قلّة من الناس يضعون الحدود في اعتبارهم لدى الحديث عن هذه المواضيع.

عماد: بالفعل. لقد فهمنا في جمعيتنا في العام 2013 أن الجريمة تكمن في الحدود نفسها، فالحدود تؤدّي للموت. وقلنا حينها أن «الأرض يجب أن تكون للجميع» وأن «افتحوا هذه الحدود أمام حرية التنقل». ولكن نجد في العام 2024 نفس الوضع الإشكالي وقد ازداد سوءًا، وتطالعنا نفس الضحايا.

منتصر: هل فكّرتم في بدائل أخرى من قبيل تأشيرة محدودة المدّة مثلًا؟

عماد: بلى أنا أتذكر الحقبة التي كانت فيها الحدود مفتوحة، إذ سافرت وعدت. إلا أنني أود لشعوب أوروبا أن تدرك أمرًا مهمًا؛ إننا عندما ندعو إلى فتح الحدود داعين أن يكفّ البحر الأبيض المتوسط عن كونه مقبرة فإننا لا نعني بذلك أننا نرجو مغادرة أبناء بلدنا للوطن. أريد أن أقول للشعوب الأوروبية أن مواجهتهم اليوم لمشاكل مع المهاجرين غير النظاميين لهو راجع إلى نفس الحدود التي وضعتها هذه الشعوب. والسبب في ذلك أن هؤلاء التونسيين إنّما يفضلون البقاء في أوروبا لأنهم ليسوا أحرارًا في العودة مرّة ثانية؛ فهم لا يتمتّعون بحريتهم في التنقّل، أي أنّهم غير قادرين على التنقّل ذهابًا وإيابًا بحريّة.

أنا لا أخاطب السياسيين في هذا السياق، لأن السياسيين يتلاعبون بهذه القضية فهم يتخذونها ورقة تسويقية وتفاوضية ويكذبون على شعوبهم. ولذا فإنني أخاطب هذه الشعوب فأقول بأنّ «حلّ مشكلة الهجرة غير النظامية يكمن في العودة إلى الهجرة النظامية». أرى أن ذلك كفيل بالحدّ من معدل الجرائم التي يرتكبها مهاجرون لا خيار لهم سوى الوقوع في «غير القانونيّ» عندما يُدفعُ بهم إلى [الهجرة] غير النظامية. وهي جرائم يقع وزرها على الحدود.

منتصر: لا يُعمَّمُ اعتماد الحلول العاجلة مثل التعرف على الحمض النووي وإعادة الجثث إلى الوطن في دولنا. كيف تتعاملون مع هذه المسألة وماذا عملتم في حالة الجثامين الستّ التي أعيدت إلى الوطن؟

عماد: أقول بكل صدق أنّنا ما كنّا لنتمكن من اتخاذ خطوات غير رسمية لتحقيق ذلك لولا التّجربة الطويلة، ذلك أن الدولة التونسية لم تُبْدِ قط إرادة في إعادتهم إلى الوطن؛ وإنّما رضخت للضغوطات وأذعنت، لنفهم بذلك كيفيّة اشتغال هذا النظام. وكنّا قد تمكّنا من إعادة جثامين أخرى قبل نجاحنا في إعادة رفات الستة تونسيين إلى وطنهم هذه المرّة. أملنا أن تتوفر إدارة متخصصة في هذه القضايا. إلا أن الدولة رفضت ذلك. لذا شرعت العائلات في الاتصال بجمعيتنا « الأرض للجميع Terre pour Tous » إثر وقوع حادث غرق أو اختفاء. ومن الجدير بالذكر أن الشرطة نفسها معارضة لسياسات الهجرة. وإن كنت لن أفصح عن كل ما يتعلّق بهذا الأمر لئلّا أتسبب في المزيد من المشاكل، إلا أنّ هناك أعوان شرطة يطالبون بالنفاذ إلى جثامين أبنائهم وأقاربهم؛ بلى لخفر السواحل التونسيين وأعوان الأمن بشكل عام أقارب مفقودون في البحر ومدفونون في إيطاليا، إذ أنَّ لهم نفس المشاكل التي يعاني منها بقية الشعب. وهذا ما يدفعني لإبداء بعض من التضامن معهم في خطاباتي. أجل خطابي سياسي وأعترف بذلك؛ إذ يتّصل بي العديد من ضباط الشرطة ليسلّموني ملفات أقاربهم وأبنائهم المفقودين.

وأما في ما يتعلّق بجثامين الستّة تونسيين المفقودين فقد اتّصلت بي عائلاتهم وأصدقاء لي في إيطاليا كانوا على علم بارتباطي بهذه القضية ليخبروني أن خفر السواحل الإيطاليين قد عثروا للتوّ على ستّ جثث قبالة الساحل. فاستنفرنا حينها العائلات وتوجّهنا إلى وزارة الخارجية لنعتصم ونعلن اعتقادنا بأن أبناءنا قد عُثر عليهم. وثمّ أرسلنا خطابا مكتوبا وموقعا من قبل العائلات إلى القنصلية التونسية في باليرمو، ليتمّ رفع قضية على إثر ذلك ممّا اضطرّ الوزارة لإرسال الحمض النووي للعائلات الستّ التي تناضل باحثة عن أبنائها. وتصاعد الضغط بفضل العديد من الأصدقاء من المجتمع المدني الذين تمكّنوا من الذهاب إلى المشرحة أو التواصل مع خفر السواحل والتقاط صور لوجوه الجثث أتاحت لبعض العائلات التعرف على جثث أبنائها. ومن المعلوم أنه لا يمكن إعادة الجثة أو اعتبارها ملكاً للعائلة حتى لو تمّ التعرّف على الوجه، ذلك أنهم يقولون بأن التعرّف على الوجوه ليس إجراءً علميًا. ولذلك أرسلنا عينات من الحمض النووي لستّ أمهات (حيث يجب أن تكون

العينات مأخوذة من الأمهات) تُقَدَّم للقاضي المسؤول عن القضية، والذي يرسلها بدوره إلى الشرطة الإيطالية حتّى تقارنها مع الجثث الست المعثور عليها. ثم يسلّموننا الجثامين إذا ما اتّضح أن نتيجة الاختبارات كانت إيجابية، وهو ما حدث بالفعل.

لقد أنجزنا كل هذه العمليات دون أي إرادة سياسية أو تنسيق من جانب دولتنا. ولا تتحرّك الدولة في العموم للشّروع في إجراءات تحديد الهوية عند انتشال الإيطاليين للغرقى أو إبّان وصول الجثث إلى إيطاليا؛ وحدها الجمعيات والعائلات من تتحرّك وتتعهّد بممارسة الضغط، إذ يشرعون في الاتصال بنا لنقوم نحن بالتعبئة والتحرّك للعثور على أبنائهم.

ونواجه أيضًا أنواعًا أخرى من المشاكل، إذ تتّصل بي حاليّا عدة عائلات من سوريا إضافة إلى جنسيات أخرى؛ حيث غادرت «فلوكة» سواحل ليبيا وانقلبت قبالة سواحل جرجيس. ولئن تم انقاذ البعض، إلا أن 19 ممّن كانوا على متنها قد سقطوا قتلى ومعظمهم سوريّون. والآن تتصل بي عائلات القتلى الـ19 لطلب المساعدة. وتكمن المشكلة في كوني عاجزاً عن مساعدة هذا العدد الكبير من الأشخاص، إذ أُقابل عند مراجعتي المصالح الأمنية ومطالبتي بالصّور بالمنع من الحصول عليها بما أنني لست من أفراد العائلة. وتشترط المصالح الأمنية أن تكون العائلات حاضرة لتحصيل العينات لمقارنة الحمض النووي. وكنت قد اقترحت على العائلات أن يحذو خطونا بأن يرسلوا الحمض النووي الخاص بهم عبر وزارة الخارجية السوريّة. بيد أن العائلات السورية أجمعت على أن «النظام في سوريا يحظر الحديث في المجمل، وبالأخص في ما يتعلّق بهكذا قضية ذات طابع جدّ سياسي».

«يجب إنشاء بنك بيانات الحمض النووي للأشخاص المفقودين سواء كانوا تونسيين أو أجانب»

منتصر: هل يوجد في وزارة الشؤون الخارجية التونسية مكتب يُعنى بهذه المسألة؟ حدثتني بعض العائلات عن مسؤول اتصال.

عماد: إنّه مجرد مكتب للعلاقات مع إيطاليا. يوجد في الوزارة مكاتب تتولى شؤون العلاقات مع كل بلد. وهو بالمناسبة ليس مكتبًا متخصصًا في ملفات المفقودين، وإنما يتولّى كافّة جوانب العلاقات مع إيطاليا.

لكن ينبغي التذكير بأننا قطعنا قبل مجيء الرئيس الحالي شوطاً كبيراً بإنشاء كتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج[30] وتخصيص مكتب مكلّف بملف المفقودين. ثم باشرنا بإحصاء عدد المفقودين وتمكنا من رصد 501 مفقود موثّق. لقد خضنا نضالات هنا وفي إيطاليا، وأتذكر أنني شاركت في مسيرة من أجل الحرية من ستراسبورغ إلى بروكسل سيرًا على الأقدام في العام 2014؛ حيث قطعنا المسافة بأكملها سيرًا على الأقدام رفقة جمعيات المجتمع المدني، ثم نظّمنا مظاهرات أمام البرلمان الأوروبي. أما بنظري فقد بات الأمر مذّاك نضالًا [حربًا] ضد الاتحاد الأوروبي. وحضر النواب الخضر الإسبان أعضاء البرلمان الأوروبي لمقابلتنا خلال المظاهرات وأخذوا ملفي الذي تضمن العديد من عائلات المفقودين. وأجابوني بعد عام بغية توجيهي؛ فقد أخبروني أن هناك مكتبًا يتعامل مع ملف المفقودين صلب وزارة الداخلية الإيطالية في روما. فذهبت إلى روما وحجزت موعدًا وعقدنا ثلاثة اجتماعات مع المكتب المذكور. ثم عدنا إلى تونس في العام 2015 ونظمنا العديد من المظاهرات وشكلنا لجنة تحقيق اعترفت بها الحكومة في 5 جوان 2015. واجتمعت العائلات وأرسلت جميع الملفات والشهادات وعينات الحمض النووي. وأرسلت اللجنة كل هذه المعلومات إلى إيطاليا، ولكن لم يصل أي رد حتى الآن. لم نردّ إيطاليا. عدنا منذئذ إلى الشارع لتنظيم مظاهرات مع نعيمة والأمهات الأخريات اللاتي التقيت بهن، ممّا أتاح لنا الفرصة لمقابلة نائب السفير الإيطالي في تونس الذي لم يكن يعلم عندما استقبلنا بأني مطلع على مجريات المسألة. وسألني عن مطالبنا، فأجبته نيابة عن العائلات؛ نحن نسعى لفتح جميع الملفات الخاصة بالمفقودين منذ 2011 إلى اليوم مع تحيين القائمات والإبلاغ عن المفقودين الجدد وجمع شهادات عائلاتهم. كما قمنا بوضع قائمة جديدة معتقدا أننا سنبدأ حوارًا. لكن الأمر استشكل لأن نائب السفير اتصل بي مستطلعا عن المسؤولين عن متابعة الملف في وزارتي الداخلية والخارجية حتى

30 du 11 septembre 2012, portant organisation du secrétariat d'Etat aux migrations 1860_Voir ; Décret n° 2012 et aux Tunisiens à l'étranger, legislation_securite.tn, 11 septembre 2012

1860_du_11_septembre_2012_portant_organisation_du__https://legislation_securite.tn/latest_laws/decret_n_2012/secretariat_detat_aux_migrations_et_aux_tunisiens_a_letranger

يتوسّط لديهم. كنت معارضا لذلك فأنا وطني وأرفض أن يتدخل أحد من الخارج في هذه القضية. أنا قادر بالتعاون مع العائلات على التعبير عن غضبنا والضغط على حكومتنا ولكنني لا أريد أن يصدر ذلك من الخارج. ولكن طلبت وزارة الخارجية من نائب السفير الإيطالي بتونس وقف البحث والتعاون عندما تواصل معها، وذلك ما أظهره تحقيقنا في هذه المسألة. وسدّ الإيطاليون منذ ذلك الحين الباب أمام التعاون. ونواصل الآن الضغط على السفارة من أجل الحصول على رد، كما أننا نضغط على وزارة الشؤون الاجتماعية التي من المفترض أن تكون جهة محاورة مثلها مثل وزارة الخارجية. ولازلنا ننتظر ردّهم.

منتصر: هل تتمثل الفكرة في إدارة مسؤولة عن الاهتمام بحالات الاختفاء؟

عماد: يجب أن تكون هناك إدارة أو لجنة مهمتها الأساسية تسجيل الحالات وإنشاء بنك بيانات الحمض النووي للأشخاص المفقودين سواء كانوا تونسيين أو أجانب. ويعني ذلك إدارة كتلك الموجودة في إيطاليا؛ حيث أنشأوا بنك بيانات حول الوافدين إلى البلاد يقومون بتحديثه باستمرار، كما أنّ لديهم بنك بيانات الحمض النووي عن كل المتوفّين. وذاك هو البنك الذي نحتاجه في تونس ليتضمّن بيانات جميع عائلات المفقودين.

تطلب مني العائلات أن أجد حلاً لقضاياها، ولكنني أقول إنه يجب أن نجد حلاً لجميع القضايا فنحن بحاجة إلى حل عالمي. وأقوم كذلك بحملة اليوم من أجل إنشاء مركز لتسجيل البيانات والشهادات المقدّمة من العائلات. نحن نتحدّث عن لجنة محايدة يمكن للناس اللجوء إليها وتكون ملزمة بالاستجابة لاحتياجاتهم. أعتقد بصدق أن حكوماتنا خائنة، إذ يمكنها أن تستغلّ تراكم الملفّات لمهاجمة دول مثل إيطاليا وأوروبا بشكل عام بالإشارة إليها بأصابع الاتهام. إن زيادة عدد الحالات المسجلة يعني محاسبة الاتحاد الأوروبي. لكن دولنا لا تفكر بهذه الطريقة. إنها خيانة بالنسبة لنا، ولكن لا خيار أمامنا سوى الكفاح ومواصلة هذا النضال حتى ننال حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية. فمطالبنا ليست مستحيلة، بل إنها حقوق أساسية يجب احترامها. نحن لا نطلب المستحيل، بل إنّنا نناضل من أجل تُحترم حقوقنا.

«يتعرّض المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى للعنصرية في تونس اليوم»

منتصر: هل تتضامن مجموعات أخرى مع هذه المطالب لضمان تحقيقها؟ أقصد هنا اليسار الذي لا يتطرّق لهذا الموضوع غالبا، بالإضافة إلى حركة النهضة.

عماد: لقد تحدث البعض منهم ولكن عددهم لم يكن بالكثير. هي قضية إنسانية كما سبق وأن قلت، لذلك لا يمكنني أن أتخذ منها أصلا تجاريًا. وأعلن حتى أصدقك القول بأن كانت هناك عملية قائمة تسير نحو تحقيق أهدافنا قبل صعود قيس سعيد للسلطة. وقد نجح الأمر بشكل أو بآخر ووجدنا آذانًا صاغية من قبل المؤسسات الرسمية. وقد كان الناس يستمعون إلينا ويُصغون إلى تظلماتنا عندما كنا نصرخ في الشارع وننظم الاعتصامات. وأخذ بعض الناس خطوة تجاهنا. ولئن أعترف أنها لم تكن خطوة عملاقة، إلا أنّها تظل خطوة مهمة، فإنشاء كتابة الدولة للهجرة أمر هامّ، والأمر سيّان بالنسبة لإنشاء بنك بيانات عن 501 شخص مفقود. بيد أنّنا نخسر اليوم كل هذه الإنجازات، إذ ما من مصغٍ لنا في الدولة. كنت قد ذكرت اليسار ؛ الواقع أن مصير كل من يصدح بالحقيقة من اليسار والجماعات الأخرى هو السّجنً. الكلّ خائفون في ما تُجرَّمُ كل التظاهرات.

قرّر الرئيس الحالي أن يكون المتحدث الأوحد، فهو يعتبر نفسه صاحب المنطق المطلق. لقد وضع المرسوم عدد 54 الذي يجرّم كل من يجرؤ على قول حقيقة تعارضه. لكنني لست خائفًا في دفاعي عن هذه القضية. ولكن يكون رأي هذا السيّد (الرئيس) مختلفا تماما عندما تسمع خطاباته الغاضبة الأخرى؛ إذ ينطلق بالقول بإنه معارض للاتحاد الأوروبي والقوى الكبرى، إلخ. إنه يبيع الناس الأوهام ويكذب لأن الواقع يكشفه خاصة عندما يتعلق الأمر بالهجرة. كيف يتصرف في العامرة (من ولاية صفاقس) ضد المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى؟ (...)

منتصر: بلى إنّه الظّلم.

عماد: يتعرّض المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى للعنصرية في تونس اليوم. لقد نشأت هذه العنصرية

بفعل خطاب رئيس الجمهورية. إنها لكارثة. ويقول لي من أحدّثهم في الموضوع بما في ذلك اليساريين: «تتسبّب الجمعيات المدافعة عن المهاجرين من أمثال جمعيتكم هذه في إغرائهم بالبقاء، وهم أساسا قادمون لاستعمار البلاد». هل يمكنك أن تتخيل إلى أين وصلنا؟ إنه محض افتراء فهم يشيحون بنظرهم عن التغيرات الجيوسياسية والحروب التي تمزق البلدان وتدفع الناس إلى الهجرة. وماذا عن التونسيين الذين يغادرون؟ كيف ينبغي لهم أن يُعَامَلُوا هناك؟

«رفض (الفيزا) هو الذي يفضي إلى الهجرة غير النظامية»

منتصر: تبرز كذلك مسألة التأشيرات.

عماد: إنها سرقة منظّمة. لدينا في تونس الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية التي تحظر نشر البيانات الشخصية من أجل حمايتها. ولكنهم يجمّعون بياناتك الشخصية عندما تذهب إلى السفارة، ويرفضون رغم هكذا سرقة منحك التأشيرة. هذا الرفض هو الذي يفضي إلى الهجرة غير النظامية.

يتحدثون في برامج التلفزيون الإيطالي عن الهجرة غير الشرعية، ولكن الحقيقة أن سياساتهم هي التي تُعتبر غير شرعية؛ فقوانينهم هي التي باتت غير شرعية لأنها تتعارض مع القانون والاتفاقيات الدولية. وأما المهاجرون فهم يمارسون حقهم المشروع في حرية التنقل وإن كان بطريقة غير منظمة، فقوانين التأشيرات تلك هي التي جعلتهم يسلكون طرقا غير نظامية.

منتصر: هل تربطك أيّ صلات بالعائلات والشباب من جنوب الصحراء الكبرى؟

عماد: أجل تربطني بهم صلات ولكن تصعب عليّ مساعدتهم. كل ما باستطاعتي القيام به في خدمة المفقودين منهم هو نشر صورهم على شبكات التواصل الاجتماعي على أمل أن أن يعثر عليها أشخاص يمكنهم إيصالها إلى عائلاتهم بحكم أني ممنوع من أن أكون حلقة وصل مع تلك العائلات.

منتصر: كيف ترى مسؤولية الباحث في هذا المجال؟

عماد: يتعيّن على الباحث الإصغاء إلى آراء المتضرّرين ضحايا الهجرة غير النظامية وتثمين وجهات نظرهم، إذ لطالما كان للاتحاد الأوروبي وحكوماته القدرة على خلق خطاب يناقض طرح المجتمع المدني التونسي أو الإيطالي لشعار إلغاء الحدود؛ ولكن تبنّي الباحث لملفات موتانا وعائلاتنا والمهاجرين يشكّل سلاحًا ضد خطاب الاتحاد الأوروبي. وهذا ما نحاول القيام به عبر إشراك العائلات في المسألة. لطالما رفضت التحدث بمفردي على الرغم من أنني من عائلات المفقودين. الأمر متروك للعائلات للتحدّث وإعلان مشاكلنا مع الحدود. وأنا غالبا ما أقول للأوروبيين: «تخيلوا لو كان أطفالكم في هكذا وضع». إنه أمر منافٍ للمنطق.

غادر أبناء أخي في غمرة الثورة التونسية في 01 مارس 2011 تحديدا، فقد كانت الحدود مشرعة من ناحية البحر. لقد مات الكثيرون؛ حيث يُعتقد أن أكثر من 1500 شخص قد اختفوا أو لاقوا حتفهم خلال تلك الفترة.

«تتزايد فرص الإفلات من الموت كلما زاد المبلغ المدفوع»

منتصر: وفي ما يتعلّق بالجوانب اللوجستية للهجرة بالقوارب والتكلفة...

عماد: القوارب الحديدية الصغيرة متوفرة بأثمان زهيدة لا تزيد عن 1500 دينار. أما القوارب الأخرى الأكثر أماناً فيمكن أن تكلّف 10 أو حتى 15 ألف دينار. وتتزايد فرص الإفلات من الموت كلما زاد المبلغ المدفوع مقابل القارب. وغالباً ما يستقل المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى وبالأخص المعدمون منهم هذه القوارب الحديدية غير الآمنة؛ وهي قوارب موت، ولكن لا أمل لهم ولا خيار في ظلّ الحروب التي تمزّق بلدانهم والمعاملة العنصرية التي هم ضحاياها في بلادنا والحدود الأوروبية الموصدة.

منتصر: كيف جرت الأمور قبل العام 2011؟

عماد: أنحدر من أحد أحياء الطبقة العاملة بمدينة تونس العتيقة وأعرف الناس الذين يغتربون وكيف يدفعهم النظام للاغتراب؛ إذ ينتشر بغض النظر عن التأشيرة التهميش والبطالة في ما تتأكّد حقيقة أن الحكومة تتنصّل من المسؤولية. وقد نشأ بعد العام 2011 خطاب يحمّل العائلات والمهاجرين المسؤولية. كما أن الدولة التونسية لا تسأل نفسها: «لماذا «يحرق» أبنائي (يهاجرون بطريقة غير نظامية)؟» بيد أنّ أسباب الهجرة تشمل عوامل داخلية وخارجية على حد سواء؛ إذ ترتبط الأسباب الداخلية بالتهميش الاقتصادي بحكم أنّ الدولة التي يفرّ أبناؤها عالمين بأنّهم عرضة لخطر الموت هي دولة مستهترة وغير مسؤولة، وهي دولة عاجزة لأنها على علم تامّ بحقيقة موت أبنائها ولكنها لا تفاوض الاتحاد الأوروبي لوقف كل الاتفاقيات والتراجع عن تنفيذها. ويموّل الاتحاد الأوروبي اليوم قوارب البحرية التونسية لملاحقة المهاجرين وحراسة حدود إيطاليا، في ما يدفع الشّعب ثمن ذلك. ثم إنّ هناك موجة من القمع المسلّط على أشقائنا في جنوب الصحراء الكبرى بغية إنفاذ إرادة الاتحاد الأوروبي.

منتصر: هل من مستجدّات عن أبناء أخيك؟

عماد: كانوا قد اتصلوا بنا لدى وصولهم إلى لامبيدوزا ولا زلنا محتفظين بسجلّ لهذه المكالمات، ولكن انقطعت أخبارهم بعد بضعة أسابيع. ونحن كعائلات مقتنعون أن حكومة برلسكوني آنذاك قد تاجرت بأطفالنا؛ حيث توجه برلسكوني إلى لامبيدوزا لطمأنة سكان هذه الجزيرة البالغ عددهم 5000 نسمة في مواجهة آلاف التونسيين الوافدين وقال للإيطاليين إنه سيخلصهم من المهاجرين. وأحضر سفنًا حربية وقطاع طرق لإنجاز المهمّة.

منتصر: ماذا يعني ذلك؟

عماد: صادفت خلال بحثي عن معلومات حول المسألة تصريحات لوزراء إيطاليين قالوا إن بلادهم متورطة في هذه القضية. أنا والعديد من العائلات مقتنعون أنهم كانوا يتاجرون بأعضاء أبنائنا بينما أرسلوا آخرين إلى الحرب في ليبيا وسوريا. ولا شك يخامرنا بهذا الصّدد. وقدّمت إثر عودتي من روما وفشلي في الحصول على موقف رسمي شكوى ضد الرئيس التونسي السابق الباجي قايد السبسي الذي كان قد وقّع اتفاقاً مع الإيطاليين في وقت تظلّ فيه الجريمة غير محلولة. وأعترف أنني قدّمت عدة شكاوى في عدد من القضايا بتونس أو في إيطاليا؛ فأنا أتبع الإجراءات القانونية بحذافيرها إذ ساعدني في ذلك محامون في إيطاليا، بينما امتنع عن ذلك المحامون التونسيون. ولئن كان المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية شريكنا الرئيسيّ في تونس، إلّا أنّنا نفضل أن نبقى أحرارًا إذ لا نريد أي قيود قد تكبّل تحرّكاتنا. كما لا نملك حساب بنكيّا، ولذلك لا نتلقّى أي تمويلات لتنفيذ تحرّكاتنا. ونحن قطعا لا نريد تمويلاً من الاتحاد الأوروبي؛ إذ كيف يمكنني إقامة شراكات مع الاتحاد الأوروبي المسؤول عن قتل أطفالي؟ وأرفض بنفس المبدأ التمويل والشّراكات مع الوزارات في تونس لأنهم إذا ما موّلونا فإنّما سيكون ذلك لقاء ضمان صمتنا. وأما عن أعضاء الجمعية فجميعهم من عائلات المفقودين. لقد خاب أمل العائلات في الكثيرين ممّن حضروا للقائهم، ولكنني سأبقى متاحًا للعمل المشترك والنضال سويًا في سبيل هذه القضية.

خاتمة

يضيء العمر الرابع للهجرة المتسم بديناميات صراعية وآليات سيطرة معززة الواقع الوحشي لسياسات الهجرة التي يفرضها الشمال. وتمارس هذه السياسات البعيدة عن كونها محايدة أو إدارية بحتة هيمنة غير متكافئة على مجتمعات الجنوب، مما يفاقم من الهشاشة وعدم المساواة. ويكشف التشخيص العام المستخلص من هذا التحليل عن الآثار المدمرة لهذه الحدود المعسكرة على الأفراد وعلى دول ما بعد الاستعمار الخاضعة في كثير من الأحيان لمنطق السيطرة هذا أو المتواطئة معه. وتدعو هذه الملاحظة إلى إعادة إدخال بُعدٍ صراعي في تحليل إدارة الهجرة من خلال إدانة علاقات القوة التي تهيكلها والمناداة بعلاقات أكثر توازنًا واحترامًا بين الشمال والجنوب العالميّين.

تضطلع عائلات المفقودين في هذا السياق بدور محوري، فقد تحوّل نضالهم المتجذر في أحزانهم الخاصة وبحثهم عن الحقيقة إلى سياسة تصادمية إزاء الدول. فهم يرفضون الإذعان لغياب الإجابات ويتحدون تقاعس حكومات الجنوب العاجزة أو غير الراغبة في ضمان كرامة أحبائهم حتى في مماتهم. كما يفضحون السياسات الإجرامية التي ينتهجها الشمال باعتباره المسؤول المباشر والأوحد عن الوفيات الناجمة عن إغلاق الحدود.

تنخرط هذه العائلات المكلومة والمسلوب حقّها في الحداد في التظاهر والبحث والمطالبة بالاعتراف بالمفقودين. ويفصح نضالهم عن إرادة لدحر الظلم وفضح إخفاقات الدول في إدارتها لقضايا الهجرة.

تُظهر القصص المؤثّرة تلازمًا وثيقًا بين الظروف المادية لمعيشهم ونضالهم من أجل الحقيقة. وتثير هذه العائلات في رواياتها الرغبة في الغرب التي تشكلت من خلال إغلاق الحدود والبؤس في بلد المغادرة (المنشأ) والقمع في تناقض مع الخطاب السائد الذي يفصل بين السياقات الاجتماعية والاقتصادية لظواهر الهجرة. ويتعدى التزامهم المطالب الرمزية ليتأصّل في نضالات فعلية وملحة من قبيل تحديد هوية الجثث عن طريق اختبارات الحمض النووي، وهي عملية يتمّ تجاهلها سياسيًا رغم بساطتها التقنيّة. يدلّل هذا المطلب الذي يتعدى كونه مجرد التماس تقني بسيط على الحاجة الملحة لسياسة عامة تتبنّى البعد الإنساني لمآسي الهجرة؛ وهي سياسة لا وجود لها حتّى الآن.

تجسّد المقابلة مع عماد سلطاني بوصفه شخصية رمزية في هذه النضالات أسلوبًا مبتكرًا لتمثيل هذه القضايا؛ حيث يعكس مساره الواقع على مفترق طرق المعاناة الشخصية والالتزام السياسي بروز فكر سياسي متفرّد تبلور من خلال مواجهته لواقع الحدود. ويُدين عماد سلطاني رفقة مجموعات العائلات التي يمثلها الهيمنة الاستعمارية الجديدة التي تكرسها سياسات الهجرة الأوروبية من خلال إيصال صوت العائلات التونسية وطرح قضيتهم ضمن النقاش العام. ويدعو نضالهم إلى تضامن عابر للحدود وتعبئة جماعية لإلغاء حدود تبيد الأجساد وتسلب العائلات المنسيّة حقّها في الحداد.

وهكذا لا يقتصر هذا العمر الرابع للهجرة على كونه ظاهرة نزوح؛ بل إنه مجال للنضال السياسي والمقاومة الاجتماعية والدعوة إلى تغيير العلاقات الدولية. إن شجاعة ومثابرة العائلات الثكلى الباحثة عن الحقيقة لهي تذكير بالحاجة الملحة لإعادة تعريف سياسات الهجرة دون حدود مغلقة أو حظر الدخول؛ أي تمثّل لهذه السياسات بوصفها معابر للكرامة لا أدوات للسيطرة. وتخلق نضالاتهم في نهاية المطاف أملاً في الانتصار على منطق الإقصاء والقمع الذي تصير الحدود بموجبه منظومة للامتيازات الاستعمارية.